مكانة التعليم فى برامج بعض الأحزاب السياسية فى مصر فى الفترة من (١٩٢٣- ١٩٥٢) والفترة من (١٩٧١- ١٩٩٣)
(دراسة تحليلية مقارنة)

إعداد

د. محمد أحمد ابراهيم علام
مدرس التربية المقارنة والأدارة التعليمية
كلية التربية - جامعة الزقازيق

د. محمود عطا محمد علاء مسيل
مدرس التربية المقارنة والأدارة التعليمية
كلية التربية - جامعة الزقازيق

المقدمة:

تلعب الأحزاب السياسية دورا حيويا فى الحياة الاجتماعية بصورة عامة وفى الحياة السياسية بصورة خاصة، وبالتحديد فى ظل المجتمعات ذات النظم الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية. وينظر كثيرمن المهتمين بدراسة الأحزاب السياسيه إلى ان وجود هذه الأحزاب فى الدولة وتعددهايعتبر مؤشرا على ديمقراطية النظام السياسى.

فما المقصود بالحزب السياسى،وما شروطه، وماوظائفه، وما عوامل نجاحه ؟

تتعدد تعريفات الحزب السياسى بتعدد المعتقدات السياسية. فطبقا للأيديولوجية الماركسية يعرف الحزب بأنه : " طليعة الطبقات الكادحة التى تسعىالى تصفية الاستغلال بشتى اشكاله وصوره، وحين يصل هذا الحزب الى الحكم ويقيم ديكتاتورية البروليتاريا، إنما ينادى بأنه يقيم ديكتاتورية الطبقات الكادحة لتصفية الاستغلال و التمهيد لقيام نظام لاطبقى"(١)

" تنظيم سياسى يعبر عن مصالح طبقة اجتماعية محددة (أحزاب العمال، والبورجوازية، والفلاحين، والأحزاب الثورية الديمقراطية). ويرتبط وجود الأحزاب بالصراع من أجل السلطة السياسية، ومن أجل تلبية المصالح الطبقية، وتحقيق الهدف الأسمى لطبقة معينة"(٢)

أما فى الأيديولوجية الغربية فإن هناك العديد من التعريفات للحزب السياسى منها : يرىBenjamin constant أن الحزب السياسىهو:"جماعة من الناس لها اتجاه سياسى معين".

أما V. o. Key فإنه يعرف الحزب بأنه: "جماعة من الأشخاص يتحدون من خلال نضال مشترك لمصلحة قومية أو لمبدأ محدد متفق عليه بينهم "(٣).

و يرى "لاسويل وكابلان" أن الحزب السياسى هو: " مجموعة من الأفراد، تصوغ القضايا الشاملة، وتقدم مرشحين فى الانتخابات "(٤)

و هناك أيضا تعريف "سيجموند نيومان" الذى يرى أن الحزب هو: "تنظيم للعناصر السياسية النشيطة فى المجتمع – سعيا الى الحصول على التأييد الشعبى مع جماعة أو جماعات أخرى تعتنق وجهات نظر مختلفة "(٥)

و على المستوى العربى (المصرى خصوصا) يعرض المهتمين بدراسة النظم السياسية وجهة نظرهم فى تعريف الحزب السياسى كما يلى: هناك من يرى أن الحزب السياسى هو: "جماعةمن الأفرادتشترك فى تصورواحد لبعض المسائل السياسية وتكون رأيا انتخابيا واحدا"(٦)

- هناك من يرى أن الحزب السياسى هو: "نظام دستورى ديمقراطى تنشأ المعارضة فى ظله، والأحزاب السياسية وهى المتنفس للنظام الديمقراطى ومن خلالها يتضح اتجاه الرأى العام وروح الشعب، وأهم ما تتسم به الأحزاب المعارضة حرية قد تصل الى نقد الحكومة نقدا لاذعا دون أن يحس المواطن الذى ينتمى الى احداها – بأذى وعند فوز الحزب بأغلبية أو بعدد كبير من الأصوات يدعو رئيس الدولة زعيم الحزب للتشاور معه على تشكيل الحكومة وقد تكون من حزب واحد أو ائتلافية من عدة احزاب وتسقط بسحب ثقة نواب الأمة منها "(٧).

"تنظيم دائم يتم على المستويين القومى والمحلى يسعى للحصول على مساندة شعبية بهدف الوصول الى السلطة وممارستها، من اجل تنفيذ سياسة محددة "(٨). و يبدو من التعريفات السابقة للحزب السياسى أن هناك مجموعة من الشروط الأساسية التى يجب توافرها فى الحزب السياسى من هذه الشروط:

١- أن الحزب لابد وأن تنطبق عليه صفة التنظيم، فهو ليس مجرد التقاء عشوائى لمجموعة من الافراد، انه تنظيم أو تسلسل هرمى ينظم علاقات أفراده ويحدد أدوار قياداته وتسلسل هذه القيادات وانتظامها (٩).

٢- استمراريةالتنظيم. ٣-ان يكون التنظيم متكاملاعلىالمستوىالمحلىوعلىالمستوى القومى. ٤- الرغبة فى ممارسة السلطة. ٥- البحث عن مساندة شعبية(١٠)

٦- كل ذلك وفق مبادئ وافكار معينة تكون الجسم العقائدى للحزب.

٧- برامج واضحة يصب فيها الحزب أهدافه ويترجم مصالح المجتمع وخلافاته ومنازعاته الى حلول وسياسات عامة وفق رغبات الشعب والصالح العام(١١). ويؤكد معظم المهتمين بدراسة النظم السياسية على أن الهدف الرئيسى للأحزاب السياسية هو الوصول الى السلطة، وهذا لا يعنى أن نشاط الحزب يقتصر على هذا الهدف فقط، بل إن الأحزاب السياسية فى حالة عدم وصولها الى السلطة تمارس ادوارا فى غاية الأهمية يمكن ان ترتقى بنواحى الحياة المختلفة فى المجتمع...

و تأسيساعلىذلك يمكن حصراهم وظائف الأحزاب السياسيةفىالسطور التالية كما يلى:

١- تعتبر الأحزاب السياسية بمثابة مدارس سياسية للشعوب، فالحزب يعمل كمنظمة تعليمية من خلال تقديمه للشعب مختلف المعلومات الاقتصادية والاجتماعية بالطرق المبسطة الواضحة التى توقظ فيه الوعى السياسى(١٢).

٢- نشر أيديولوجيتها بين الناخبين. ٣- اختيار مرشحى الحزب فى الانتخابات وتقديمهم للناخبين. ٤- توفير اتصال دائم بين الناخبين والنواب. ٥- تنظيم النواب داخل البرلمان (١٣).

٦- تعتبر الأحزاب السياسية همزة الوصل بين الحاكمين والمحكومين.

٧- تعتبر الأحزاب السياسية عنصر امن عناصر الاستقرار فى الحياة السياسية فى الدولة(١٤).

و مع تعدد الوظائف التى يمكن أن تقوم بها الأحزاب السياسية فى الحياة العامة للمجتمعات، فإن نجاح هذه الأحزاب فى تحقيق هذه الوظائف يتوقف على مجموعة من العوامل الهامة منها: .

١- بعث الوفاء والاخلاص فى اذهان اكبر عدد من الجماهير، وتثبيت دعائم وأسس اسهامهم فى النشاط.

٢- بعث وبث وتقوية المسئولية السياسية فى نفوس الجماهير فيما يتعلق بالعمليات السياسية وتأدية الحزب لرسالته.

٣- التخطيط الواضح لبرامج الحزب فى المجالات المختلفة وسهولة وضع هذه البرامج فى صياغة سهلة يسيرة يتم تقبلها على جميع المستويات الثقافية.

٤- العمل على الحصول على اكبر عدد ممكن من اصوات الناخبين، وكذلك الوظائف العامة، والاسهام فى المناقشات المفتوحة، والجدل السياسى.

٥- احكام ورقابة ودقة إختيار مرشحى الحزب لمختلف المناصب، والمقاعد البرلمانية فى المؤسسات التنفيذية والتشريعية

٦- مدى تحمل الحزب للمسئولية السياسية بأمانة ووضوح فيما يتعلق بالعمليات السياسية والحكومية، ودقة تنظيم العمل التشريعى والعمل التنفيذى، وبصورة عامة كل أعمال الحكومة(١٥).

وقد تعرضت دراسة ظاهرة الأحزاب السياسية لكثير من المعالجات العلمية من زوايا مختلفة، فهناك من أهتم بدراستها من منظور اجتماعى، وهناك من تناولها بالدراسة من منظور سياسى فقط، وهناك من جمع فى دراستها بين الجانب الاجتماعى والجانب السياسى معا، بمعنى أن الأحزاب ظاهرة اجتماعية تلعب دورا سياسيا فى المجتمع، وهذا يعنى أن هناك صعوبة فى فصل البناء الاجتماعى للأحزاب عن الوظائف السياسية التى تقوم بها.

ويظهر أثر ماتنادى به الأحزاب السياسية فى برامجها على كافة نواحى الحياة فى المجتمع ومنها بالطبع التعليم. ففى بريطانيا على سبيل المثال يقوم نظام تعدد الأحزاب السياسية على الاقرار بأن هذه الأحزاب تعبر عن قوى اجتماعية محددة ويظهر فى القاعدة الاجتماعية للأحزاب كما يظهر فى برامجها. فحزب المحافظين كان يمثل فى البداية الأرستقراطية الزراعية التى تحولت فيما بعد الى اساليب الانتاج الرأسمالى. فى حين جاء ظهور حزب العمال فى القرن العشرين ليعكس التحول الهام الذى مر به المجتمع البريطانى أثناء الثورة الصناعية والذى نتج عنه ظهور الطبقة العاملة.(١٦)

وقد برز الاختلاف بين الحزبين فى توجهاتهما السياسية فى كثير من القضايا التعليمية، يوضح ذلك الصراع الذى دار بين حزب العمال وحزب المحافظين حول قضية المدرسة الشاملة منذ عام ١٩٤٥ م،ففى عام ١٩٥١ م اصدرت لجنة التعليم بحزب العمال البريطانى تقريرا عن احوال التعليم الثانوى الانجليزى اكدت فيه اعتراضها على التقسيم الثلاثى للتعليم الثانوى بما فيه من عيوب.(١٧)

وبناءا على ذلك تبنى حزب العمال فكرة المدرسة الشاملة لاعتبارات اجتماعية وتربوية أهمها :

تكافؤ الفرص التعليمية للجميع، القضاء على طبقية التعليم الثانوى، التغلب على مشكلة القبول والاختيار للتعليم الثانوى(١٨).

من ناحية أخرى فان حزب المحافظين عارض فكرة المدرسة الشاملة لاعتبارات اجتماعية وتربوية من وجهة نظره هو الآخر ، ومن أهم هذه الاعتبارات : انها تقضى على أهم مايتميز به التعليم الانجليزى وهو العناية الفردية بالتلاميذ، انها تؤدى الى خفض مستوى التعليم ونوعيته، انها تعنى بالتلميذ المتوسط فقط ولاتعنى بالتلميذ الموهوب.(١٩)

وفى الفترة من عام ١٩٥١ وحتى عام ١٩٦٤ حاولت حكومة المحافظين استخدام نفوذها اثناء توليها الحكم للحد من انتشار المدرسة الثانوية الشاملة وفى نفس الوقت العمل على استمرار التقسيم الثلاثى للتعليم الثانوى الانجليزى.(٢٠)

ورغم ذلك فإن كثير من السلطات التعليمية المحلية قامت بتقديم خطة لانشاء مدراس شاملة مع الابقاء على المدرسة المتعددة الجوانب ذات الدراسات الثلاثة : الثانوية العامة، الفنية، الحديثة، على ان يتم تجميعها فى مبنى واحد ملائم وتحت ادارة واحدة بحيث يمكن توفير تسهيلات مشتركة للأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية.

والجدول التالى يوضح نسب انتشار المدارس الثانوية فى انجلترا فى الفترة من عام ١٩٧١م وحتى عام ١٩٨٤م.

جدول رقم (١)[٢١]

نسب انتشار المدارس الثانوية فى انجلترا فى الفترة فى عام ١٩٧١ م وحتى عام ١٩٨٤م.

أنواع المدارس	١٩٧١م	١٩٨١م	١٩٨٤م
مدارس ثانوية أكادمية	٪١٨,٤	٪٣,٤	٪٣,٢
مدارس ثانوية فنية	٪١,٣	٪٠,٣	٪٠,١
مدارس ثانوية حديثة	٪٣٨	٪٦	٪٤,٧
مدارس ثانوية شاملة	٪٣٤,٤	٪٨٢,٥	٪٨٤,٤
مدارس أخرى	٪٧,٩	٪٧,٨	٪٧,٦

ويتضح من الجدول السابق أن الدراسة فى المرحلة الثانوية بانجلترا أصبحت تعتمد فى معظمها على التعليم الشامل، وان عدد المدارس الثانوية الشاملة فى ازدياد مستمر، وبخاصة بعد قانون التعليم الذى صدر فى عام ١٩٧٦ م والذى حدد مجموعة من الاجراءات للاسراع نحو التعميم الكامل لنظام المدارس الشاملة.

وفى الولايات المتحدة الأمريكية كمثال آخر يلاحظ الصراع المستمر بين الحزب الديمقراطى والحزب الجمهورى فى سبيل الوصول إلى الحكم،وقد برز ذلك بصورة واضحة فى الانتخابات الأخيرة والتى أجريت فى شهر نوفمبر عام ١٩٩٢م،يوضح ذلك الصراع البرنامج الأنتخابى للحزب الديمقراطى بزعامة (كلينتون-آل جور) والذى هاجم فيه سياسة الحزب الجمهورى فى السنوات السابقة،ومنها بالطبع ما يختص بالتعليم.

فيؤكد الحزب الديمقراطى فى مقدمة برنامجه عن التعليم : "أن الحكومة تفشل عندما تفشل المدارس"[٢٢].

فلقد شهد عقد الثمانينات بروز الفجوة التعليمية الهائلة ما بين أمريكا والعالم بل وبين أبناء الشعب نفسه.وأخذت درجات الإختبارتنخفض،بينما كان لعنف فى المدارس يرتفع،وتلقى كثير من الأطفال دروسا عملية فى اطلاق الرصاص بدلا من دروس اطفاء الحرائق،وتعرض كثير من المدرسين للاعتداء،وشهد خريجو المدارس الثانوية الذين اختاروا عدم الالتحق بالجامعة انخفاضا فى دخولهم بنسبة ٢٠٪، فى الوقت الذى بلغت فيه مصاريف التعليم الجامعى وتكاليف المعيشة عنان السماء،وحاول الجمهوريون تخفيض المساعدات االمقدمة الى أسر الطبقة المتوسطة،وبنهاية العقد كان طالب من كل طالبين جامعيين تقريبا يهجر دراسته

ومعظمهم بفضل ذلك لمجرد أنه لم يعد يطيق تحمل تكاليفها.وفى عصر يتوقف ماتكسبه على ما تعلمته نجد ان التعليم كثيرا ما ينتهى عند باب المدرسة،فى حين أن منافسينا على الصعيد العالمى يستثمرون فى شعبهم العامل.

وبناء على هذا النقد رأى الحزب الديمقراطى أن تقوم استراتيجيته التعليمية على المبادئ التالية:

١- حث الوالدين لكى يضطلعا بمسئوليتهما،وتمكينهما من المعرفة التى يحتاجان اليها لمساعدة أطفالهما على دخول المدرسة وهم مستعدون للتعليم.

٢- العمل مع المتعلمين والوالدين وقادة الاعمال والمسئولين من أجل وضع مجموعة من المعايير الوطنية كما ينبغى أن يعرفه الطلبة.

٣- وضع نظام قومى للامتحانات من أجل قياس التقدم الذى يحققه الطلبة والمدارس فى الوفاء بالمعايير القومية.

٤- تحقيق أهداف التعليم الوطنى التى حددها مؤتمرقمة قادة التعليم فى عام ١٩٨٩م بحلول عام ٢٠٠٠،ومن هذه الأهداف :

أ - أن يدخل كل طفل لمدرسة وهو مستعد بدنيا وعقليا للتعليم.

ب- أن ترتفع نسبة التخرج من المدارس الثانوية من ٧١٪الى٩٠٪

ج- أن يكون الطلبة عند تخرجهم من المدرسة الثانوية على دراية جيدة بالرياضيات،العلوم، اللغة،التاريخ،الجغرافيا،

٥-إصلاح المدارس من خلال :

أ - توفير مرونة أكبر للمدارس فىانفاق الاموال بالطرق التى تعتقد أنها أكثر فعالية.

ب- منح سلطات موسعة لصنع القرار على مستوى المدرسة.

ج- توفير حوافز أفضل لتوظيف المدرسين ذوى المستوى الجيد والابقاء عليهم.ودفع مرتبات أفضل للمعلمين فى المجالات التى تعانى نقصا مثل الرياضيات، والعلوم، وفى المناطق المنعزلة أو الريفية.

٦-الاهتمام ببرامج التعليم المستمر،وذلك من خلال :

أ - وضع برنامج قومى للتلمذة المهنية يقدم للطلبة الذين لايتجهون للتعليم العالى تدريبا على المهارات المختلفة مع توفير فرص عمل ملائمة لهم بعد التخرج.

ب- مساعدة المجتمعات المحلية على فتح المراكز التى تعطى الذين توقفوا عن الدراسة فرصة ثانية عن طريق فيالق اتاحة الفرصة للشباب.

ج- انشاء صندوق استئمانى للخدمة القومية من أجل أن نضمن لكل أمريكى يريد الحصول على التعليم العالى الوسائل التى تتيح له ذلك،مع سداد المبلغ المقترض من الدخل بعد ذلك.

د- الاستثمار فى برامج اعادة تدريب العمال التى تتطلب من أصحاب الأعمال أن ينفقوا ١,٥٪ من قيمة قائمة الأجور لمواصلة تعليم وتدريب جميع العمال وليس المديرين فحسب.

وفى مصر تعددت الأحزاب السياسية منذ السنوات الأولى من هذا القرن،وقد لعبت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية دورا رئيسيا فى ظهور هذه الأحزاب،وحاول كل حزب أن يضع فى الاعتبار هذه الأوضاع معبرا عنها فى برنامجه والذى أوضح فيه أهدافه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما سيقوم به لتحقيق هذه الأهداف.إلاأن ما تنادى به هذه الاحزاب فى برامجها خاصة فيما يتعلق بالتعليم يظل حبرا على ورق ما لم يصل الىمقاعد الحكم،وحتى إذا وصلت الى الحكم فإنها تعجز عن تحقيق كثير مما نادت به مقارنة بالتجارب الحزبية فى الدول المتقدمة.وهذا ما دفعنا للقيام بهذه الدراسة وذلك لمحاولة الاجابة عن التساؤلات التالية :

أسئلة الدراسة :

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة فى السؤال الرئيسى التالى :

"ما مكانة التعليم في برامج بعض الأحزاب السياسية فى مصر فى الفترة من ١٩٢٣-١٩٥٢م، والفترة من ١٩٧١-١٩٩٢م، وهل نجحت هذه الأحزاب فى تحقيق ما نادت به فى برامجها حول التعليم فى ضوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع؟"

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة التالية :

١- ما الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة علىالأحزاب السياسية المختارة فى مصر فى فترتى الدراسة ؟

٢- مامكانة التعليم فى برامج الأحزاب السياسية-المختارة-فىمصرفىفترتى الدراسة؟

٣-هل نجحت هذه الأحزاب فىفترتىالدراسةفىتحقيق ماجاء فى برامجها حول التعليم؟

٤- ما العوامل المسئولة عن نجاح أوفشل الأحزاب السياسية المختارة فى تحقيق ما نادت به فى برامجها حول التعليم ؟

حدود الدراسة :

١- تقتصر الدراسة على تناول مكانة التعليم فى برامج بعض الأحزاب السياسية فى الفترة من١٩٢٣م الى١٩٥٢م، والفترة من ١٩٧١م الى١٩٩٢م.(٢٣).

٢- تقتصر الدراسة على تناول مكانة التعليم فى برامج الأحزاب التالية:

أ- فى الفترة الأولى (١٩٢٣ - ١٩٥٢). (حزب الوفد-حزب مصر الفتاة-الحزب الوطنى).

ب- فى الفترة الثانية (١٩٧١ - ١٩٩٢). (الحزب الوطنى الديمقراطى-حزب الوفد الجديد-حزب التجمع الوطنى).

وقد تم إختيار هذه الأحزاب على إعتبار أنها كانت أكثر الأحزاب شعبية،سواء من حيث تواجدها داخل المجالس النيابية،أو فى الشارع السياسى فى فترتى الدراسة.

أهمية الدراسة والهدف منها :

تهتم هذه الدراسة بما جاء فى برامج بعض الأحزاب السياسية حول التعليم عقب نشأة الأحزاب قبل ثورة ١٩٥٢ وبالتحديد فى الفترة (١٩٢٣ - ١٩٥٢)، وما جاء فى برامج بعض الأحزاب السياسية عن التعليم بعد عودتها للظهور منذ منتصف السبعينات، وبالتحديد فى الفترة من (١٩٧١ - ١٩٩٢)،وتحاول الدراسة الوقوف على مدى انطلاق تلك البرامج - فى فترتى الدراسة _ من واقع المجتمع المصرى وظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتنطلق الدراسة فى ذلك من أهمية الربط بين برامج الأحزاب السياسية وبين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة عليها فى المجتمع، حيث أن أية محاولة لدراسة الأحزاب السياسية بعيدا عن اطارها السياسى والاقتصادى والاجتماعى تعد فى نظر هذه الدراسة - كما هى فى نظر الكثيرين _ محاولة قاصرة وذلك لما لهذه الاوضاع من دور بارز فى تشكيل الأحزاب وتحديد دورها. وبناء على ذلك فإن الدراسة تهدف الى مايلى :

١- عرض تحليلى لمكانة التعليم فى برامج بعض الأحزاب السياسية الرئيسية فى مصر فى فترتى الدراسة.

٢- بيان نجاح أو فشل الأحزاب السياسية المختارة فى تحقيق ما نادت به فى برامجها حول ما يختص بالتعليم فى فترتى الدراسة،وأسباب ذلك.

منهج الدراسة :

يفرض المنهج العلمى فى البحث -أى بحث - أن يكون المنهج المتبع فى الدراسة متفقا مع طبيعة العلم الذى يدرس.ومن ثم إذا أردنا أن نبحث عن منهج مناسب للبحث فى التربية

المقارنة،فإننا يجب أن نضع فى اعتبارنا طبيعة التربية المقارنة كعلم،فمن خلال هذه الطبيعة يمكن أن نختار المنهج الملائم.ويعتبر المنهج المقارن هو أنسب المناهج المستخدمة وأكثرها دلالة على التربية المقارنة وأكثرها شمولا للمناهج الفرعية فيها.[٢٤]

وفى ضوء ذلك فإن الدراسة الحالية ستعتمد بصفة أساسية على المنهج المقارن ومايتضمنه من بعض المناهج الفرعية الأخرى،ويتم ذلك من خلال الاعتماد على المنهج الاستردادى (التاريخى) وذلك بعرض أوضاع المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على حركة الأحزاب السياسية فى مصر،وبيان مكانة التعليم فى برامج بعض الأحزاب السياسية، ونجاح أو فشل هذه الأحزاب فى تحقيق ما نادت به وصولا الى وصف الوضع الراهن (المنهج الوصفى) لموضوع الدراسة، مع تفسير هذا النجاح أو الفشل فى ضوء أوضاع المجتمع السابق الاشارة إليها فى الفترتين (١٩٢٣ - ١٩٥٢)،(١٩٧١ -١٩٩٢).

خطوات الدراسة :

للإجابة عن تساؤلات الدراسة سيتم اتباع الخطوات التالية :

١- تناول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على حركة الأحزاب السياسية المختارة فى الفترة الأولى (١٩٢٣-١٩٥٢).

٢- تناول مكانة التعليم فى برامج الأحزاب السياسية المختارة فى الفترة الأولى (١٩٢٣-١٩٥٢).

٣- بيان نجاح أوفشل الأحزاب السياسية المختارة فى تحقيق ما نادت به فى برامجها حول التعليم فى الفترة الأولى (١٩٢٣ -١٩٥٢) وأسباب ذلك.

٤- تناول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على حركة الأحزاب السياسية المختارة فى الفترة الثانية (١٩٧١-١٩٩٢).

٥- تناول مكانة التعليم فى برامج الأحزاب السياسية المختارة فى الفترة الثانية (١٩٧١-١٩٥٢).

٦-بيان نجاح أوفشل الأحزاب السياسية المختارة فى تحقيق ما نادت به فى برامجها حول التعليم فى الفترة الثانية (١٩٧١-١٩٩٢). وأسباب ذلك.

[١] الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على الأحزاب السياسية المختارة فى الفترة الأولى (١٩٢٣-١٩٥٢).

إن دراسة هذه الفترة وتحليلها أمر غاية فى الصعوبة،فقد حفلت مصر فيها بمتناقضات واتجاهات متضاربة،ولقد كشفت دراسات عديدة - لعل من أهمها دراسة حسان محمد حسان[٢٥]

-ما فى هذه الفترة من قلق واضطراب، من تمردواستسلام،من تأرجح بين اليمين واليسار، من تذبذب بين المحور والحلفاء،من الصراع بين الجامعة الاسلامية من جهة والقومية العربية من جهة أخرى والوطنية المصرية من جهة ثالثة، من تضارب بين أنواع مختلفة من التعليم كل منها تعبير عن ثقافة واتجاه معين.

ولعل كل ذلك كان له أكبر الأثر فى نشأة الأحزاب وحركتها كما سيتضح فيما بعد.

وقد تأثرت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصرى فى هذه الفترة.بمجموعة من الاتجاهات والتيارات العالمية التى ظهرت وسادت قبيل هذه الفترة وأثنائها،وتفاعل المجتمع المصرى معها،ولقد لخص حسان محمد حسان هذه الاتجاهات والتيارات العالمية فى:

١-تزايد الروح القومية فى مناطق كثيرة من العالم وزحفها على عالمنا العربى.

٢- سيطرة المدنية الصناعية وزحفها على مصر. ٣- المد والجزر بين الاستعمار والتحرير. ٤-نمو الروح العسكرية. ٥- نمو وانتشار الديمقراطية بأشكالها المختلفة. ٦-إزدياد الاهتمام بفكرة المجتمع الدولى ودوره.(٢٦)

وكما تأثرت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر بهذه الاتجاهات،كان من الطبيعى أن تتأثر به حركة الأحزاب باعتبارها جزء من النظام السياسي.

وهذا ينقلنا الى تناول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فى هذه الفترة علىحركة الأحزاب السياسية المختارة وذلك بشئ من التفصيل فيما يلى :

أولا: الأوضاع السياسية المؤثرة على حركة الأحزاب:

لقد تأثرت الأوضاع السياسية فى هذه الفترة بالأحداث السياسية التى وقعت قبيل عام١٩٢٣ مباشرة والتى تمثلت فى (الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ /١٩١٨)، وقيام ثورة١٩١٩)، فقد حدد هذين الحدثين الملامح السياسية بعد عام ١٩٢٣ والتى تمثلت فى مجموعةمن الأحداث السياسية الكبرى والتى كان من أهمها (تصريح٢٨فبراير ١٩٢٢-اعلان الملكية فى ١٥ مارس ١٩٢٢ - صدور الدستور فى ١٩ أبريل ١٩٢٣).

و لعل نشأة الأحزاب السياسية وحركتها فى هذه الفترة قد تأثرت بكل تلك الأحداث خاصة حزب الوفد والحزب الوطنى، حيث أدى وجود الاحتلال الانجليزى الى نشأة الحزب الوطنى لمقاومته والمطالبة بالجلاء والاستقلال، فى حين ساهمت أحداث الحرب العالمية الأولى وثورة ١٩١٩ فى نشأة حزب الوفد الذى أخذ على عاتقه مسئولية المطالبة بوعود الانجليز لمصر بالاستقلال عقب الانتهاء من الحرب.

و لقد تعايشت الأحزاب السياسية فى هذه الفترة مع الأحداث السياسية فعلى سبيل المثال رفض كل من حزب الوفد ممثلا فى سعد زغلول، والحزب الوطنى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

و لتوضيح أثر الأوضاع السياسية على حركة الأحزاب فى هذه الفترة لابد من تناول القوى السياسية المتصارعة على الحكم والتى تمثلت فى (الاحتلال – القصر – والطبقات الاجتماعية المصرية المعاونة لهما ممثلة فى كبار الملاك والرأسماليين – ومجموعة الأحزاب) وذلك بشئ من الايضاح فيمايلى:

(أ) **الاحتلال:** تخلى الاحتلال عن مسرح الاحداث ظاهريا بعد الاستقلال، ولكن مصالحه الاقتصاديةوالاستراتيجيةعموماكرست له تدخلا لم ينقطع، بل وظهر سافرا فى مواقف عديدة[٢٧]، فقد احتفظ الاحتلال بتولى عدة أمور نص عليها تصريح فبراير ١٩٢٢، كما ساعد إنقسام الأحزاب وتصارعها على تدخل الاحتلال فى الحكم فلم تنقطع محاولات الانجليز لتشجيع أحزاب جديدة شكلت بعد عام ١٩٢٣ كمحاولة لضرب الأحزاب الكبرى ولتمزيق الشمل الوطنى ومن أمثلة ذلك حزب الاصلاح الدستورى الذى طرحه الانجليز فى الساحة السياسية بطريق غير مباشر لمناوءة الحزب الوطنى وحزب الأمة[٢٨].

(ب) **القصر:** لم يقتصر التدخل فى الحكم على الانجليز فحسب بل شاركهم القصر فى ذلك مستندا الى بعض مواد دستور ١٩٢٣ – مادة (٣٨)، مادة (٤٥) اللتان اعطت الملك فؤاد الحرية فى حل البرلمان[٢٩]، وكما لعب الانجليز دورا واضحا فى التأثير على حركة الأحزاب، فقد قام الملك والقصر أيضا بمثل هذا الدور متمثلا فى تشكيل أحزاب تعاونه فى الوقوف فى وجه الأمه وفى ضرب الحركات الوطنية ومن امثلتها حزب الشعب،و حزب الاتحاد.

(جـ) **الأحزاب:** أتاح دستور ١٩٢٣ الفرصة لقيام النظام الحزبى فى هذه الفترة، وباستعراض موجز لحركة الأحزاب السياسية–دون الدخول فى نشأتها وبرامجها– يتضح لنا حقيقة التدخل الواضح لكل من الاحتلال والقصر فى تشكيل كثير من هذه الأحزاب، وسيطرة الرأسماليين وكبار الملاك على غالبيتها فقد انقسمت الأحزاب الى ثلاث جهات ضمت الجهة الأولى الأحزاب المناوءة للاحتلال والقصر، اما الجهة الثانية فقد ضمت الأحزاب المتطرفة، فى حين اشتملت الجهة الثالثة على مجموعة الأحزاب الوطنية [٣٠].

و فى الجهة الأولى: فقد تم تشكيل حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ لمناهضة حزب الوفد وذلك بمساعدة الاحتلال والسراى، كما أدت الظروف السياسية والإجتماعية على السراى

الى تدخل الملك فى تشكيل أحزاب يستطيع عن طريقها الوقوف فى وجه الأمة ممثلة فى الأحزاب الوطنية خاصة حزب الوفد، ومن أمثلة هذه الأحزاب (حزب الاتحاد ١٩٢٥، حزب الشعب ١٩٣٠، الحزب السعدى ١٩٣٧ والذى فرضته ظروف نمو الطبقة العاملة بعد الحرب العالمية الأولى حيث تشكل من كبار ملاك الأراضى الذين وضعوا أموالهم فى المجالات الصناعية وذلك للوقوف فى وجه هذه الطبقة العاملة خوفا على مصالحهم من جهة، وارضاء للاحتلال والسراى من جهة أخرى، ثم حزب الكتلة الوفدية ١٩٤٣ وهو الذى ضم بقية العناصر المتمردة على الوفد) ويتضح من ذلك أن هذه الأحزاب كانت معاونة للاحتلال والقصر، كما كانت تسيطر عليها الطبقات الاجتماعية المكونة من كبار الملاك والرأسماليين.

و فى الجهة الثانية : فالى جانب هذه الأحزاب المعاونة للاحتلال والقصر وجدت أحزاب أخرى اتسمت بالتطرف وهى أحزاب اليمين واحزاب اليسار تمثلت الأولى فى (الأخوان المسلمين) والثانية فى (مصر الفتاه والذى غير اسمه اكثر من مرة كان آخرها عام ١٩٤٩ حين عرف باسم الحزب الاشتراكى) أما فى الجهة الثالثة فقد تكونت الأحزاب الوطنية وعلى رأسها الوفد " الذى اثار مخاوف الاحتلال والقصر مما دفعهم الى إستغلال المنشقين عليه من الاقطاعيين والرأسماليين فى تكوين أحزاب مناهضه له"[٣١].

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية المؤثرة على حركة الأحزاب:

كان الاقتصاد المصرى فى هذه الفترة يعتمد على الزراعة واستثثار القلة بمعظم الدخل منها " ففى عام ١٩٤٧ نجد أن ٤٪ من ملاك الاراضى يملكون ٢,٢ مليون فدانا أو ٣٦,٧٪ من مجموع المساحة المنزرعة، بينما يملك ٢,٥ مليون فلاحا ممن لا تزيد ملكيتهم عن خمسة أفدنة مليونى فدان فقط أو ٣٣,٩٪ من مجموع الأراضى المنزرعة، بينما فقراء الفلاحين الذين لا تتعدى ملكيتهم فدانا واحدا لم تتجاوز ملكيتهم ١٣٪ من اجمالى الاراضى المنزرعة وهم يشكلون فى مجموعهم ٧٢,٢٪ من عدد الفلاحين فى البلاد"[٣٢] وقد أدى ذلك الى التأثير الواضح فى الميدان السياسى، فكانت طبقة كبار الملاك الزارعين هى العمود الفقرى لمعظم الأحزاب كما كانت معظم قيادات ثورة ١٩١٩ منهم أيضا.

أما من جهة التغيرات التى حدثت فى مجال الزراعة فى هذه الفترة[٣٣] وأثرها على حركة الأحزاب فيكفى أن تذكر ان كون الوزراء وأعضاء المجالس النيابية من بين كبار الملاك قد زاد من الاهتمام بالزراعة، فزادت مشروعات الرى وتحويل رى الحياض الى رى دائم، وبهذا ظلت الزراعة تشغل النسبة الكبرى من تكوين الدخل القومى، ومع هذا لم تستطع الزراعة التمشى مع التوسع السكانى مما أدى الى تكدس بشرى فى قطاع الزراعة وبطالة

سافرة ومقنعه وكان لذلك أثاره السيئة على الحياة الإجتماعية على عامة المشتغلين بها فى الوقت الذى زادت فيه مكانه كبار الملاك – الاجتماعية والسياسية فتزعموا الأحزاب بل وعضوية المجالس النيابية.

اما فى مجال الصناعة، فقد استمرت الصناعة مهملة طيلة سنوات الاحتلال حتى الحرب العالمية الأولى والتى فيها بدأ الاهتمام بالصناعة متمثلا فى انشاء بنك مصر ١٩٢٠ واستمرت التطورات البطيئة فى مجال الصناعة تتوالى[٣٤] اما عن آثار هذا التطور الصناعى على حركة الأحزاب، فقد تمثل واضحا فى ظهور الرأسمالية المصرية التى بدأت تجسد مصالحها الاقتصادية فى تنظيمات حزبية تنافس بها تنظيمات كبار الملاك أو تتعاون معها، وحاول كل منهما السيطرة على المراكز القياديةفى معظم الأحزاب وبالتالى السيطرة على اكبر عدد ممكن من مقاعد المجالس النيابية، وكان لذلك اثره فى ازدياد الصراعات والانشقاقات داخل الأحزاب(ولعل من أمثلة ذلك تأليف كبار الملاك عام١٩٢٢حزب الأحرار الدستوريين نتيجة خلافات مع قيادات الوفد الكبرى من جهة، وللتعبيرعن مصالح اقتصادية من جهةأخرى، كما تبلور جناح تقدمى باسم الطليعة الوفدية دخل فى معارك مع الجناح اليمينى فى الوفد)[٣٥].

و ختام ما يمكن قوله، أن الاقتصاد المصرى كما لعب دورا فى نمو القوى المضادة لاحداث اى تغير اجتماعى – متمثله فى كبار الملاك والرأسماليين – فإنه فى نفس الوقت قد لعب دورا فى نمو القوى الاجتماعية الوطنية التى لعبت دورا فى قيادة الحركة الوطنية خلال هذه الفترة، وكان من أهم هذه القوى الطبقة العاملة والتى ساهمت الصناعة المصرية خاصة فى نموها نموا مطردا حيث " اصبح مجموع الطبقة العاملة المصرية – عمال البناء والتجارة والنقل والخدمات العامة والشخصية وعمال الزراعة – فى المدن والريف قرابة مليونين ونصف مليون عاملا وذلك وفق احصاء عام ١٩٤٧م.[٣٦].

ثالثا : الأوضاع الاجتماعية المؤثرة على حركة الأحزاب :

استمرت الطبقية – التى سادت مصر طوال سنوات الاحتلال – طوال الفترة من ١٩٢٣– ١٩٥٢م، فساد الواقع الاجتماعى، النظام شبه الاقطاعى ووجود الطبقية والملكيات الزراعية، وظلت السمة الغالبة على التركيب الاجتماعى هى سيطرة ونفوذ الطبقات الكبيرة (العليا) على الطبقات الصغيرة (المتوسطة والدنيا) رغم ازدياد نمو طبقتى الرأسمالية والعمال.

ولقد تكونت الطبقة العليا أساسا من مجموعة من الأجنحة : كبار ملاك الأراضى – والأسرة المالكة عنصرا أساسيا منهم – والرأسمالية التجارية والصناعية المصرية، ومجموعة من الاسر الأجنبية الوافدة فى حين تكونت الطبقة الوسطى من : أصحاب الملكيات المتوسطة،

ومتوسطو التجار، وقطاع كبير من المثقفين أصحاب المهن الحرة أو العاملين فى الحكومة، أما الطبقة الدنيا فتكونت أساسا من جناحى العمال والفلاحين.(٣٧)

ولقد وضح أثر هذا التركيب الطبقى على حركة الأحزاب عند الحديث عن الأوضاع السياسية والاقتصادية حيث سيطر على قيادتها كبار الملاك والرأسماليين أى الطبقة العليا وان كان تأييد الطبقتين الوسطى والدنيا للأحزاب قد تفاوت إلا أنه كان فى النهاية تأييدا واضحا للأحزاب التى كانت تعمل على المطالبة بحقوقهما.

[٣] مكانة التعليم فى برامج الأحزاب السياسية المختارة فى الفترة الأولى (١٩٢٣-١٩٥٢) :

أولا : حزب الوفد :

نشأ حزب الوفد فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨م كحركة تنوب عن الشعب المصرى فى المطالبة بالاستقلال الوطنى لمصر بعد يومين فقط من انتهاء الحرب العالمية الأولى، ولقد كان مطلب الاستقلال الوطنى بمثابة شعاع الأمل للشعوب المغلوبة على أمرها، فهبت تطالب باسترداد حقوقها فى الحرية(٣٨)

وقد تحول الوفد الى حزب سياسى عام ١٩٢٣م رئاسة سعد زغلول، ولما توفى سعد فى ٢٣ أغسطس عام ١٩٢٧ م تشكل الحزب برئاسة مصطفى النحاس وسكرتارية مكرم عبيد.

ويعتبر الوفد أهم الأحزاب السياسية التى عرفتها مصر على امتداد تاريخها السياسى الحديث، وترجع هذه الأهمية للأسباب التالية :

١- ظل الوفد باعتراف كافة الأطراف اكبر الأحزاب المصرية فى الفترة الممتدة بين ١٩٢٣م و١٩٥٢م.

٢- يعتبر الحزب الوحيد فى البلاد الذى تمكن دون الائتلاف مع احزاب أخرى من تشكيل الحكومة لمرات عديدة فى الفترة من عام ١٩٢٧م الى عام ١٩٥٢م.

٣- الدور الفعال الذى قام به الوفد فى القضية الوطنية.(٣٩)

وتقوم حركة حزب الوفد فى تعامله مع قضايا المجتمع المصرى على المبادئ التالية :

١- النضال من أجل حق مصر فى الاستقلال. ٢- العمل على اقامة حكومة دستورية تحترم حقوق الاجانب. ٣- تأكيد تأمين قناة السويس وحيادها بالاتفاقيات الدولية، ومسئولية الجيش المصرى عنها. ٤- ضمان امتيازات الأجانب فى مصر. ٥- العمل على اصلاح التعليم. ٦- العمل على تحسين مركز الفلاحين المادى والمعنوى.(٤٠)

مكانة التعليم فى برنامج حزب الوفد [٤١].

تعتبر مشكلة التعليم من اهم المشكلات التى خلفها المحتل المستعمر فقد صرف جهده لمنع التعليم الثانوى والعالى، والاقتصار على انشاء الكتاتيب ثم الحد من تخريج متعلمين من المدارس العليا وقداضطر المثقفون من المصريين الى انشاء الجامعة المصرية الأهلية سنة ١٩٠٧م.

و كان لسعد زغلول ميدان كفاح وجهاد عندما تولى وزارة المعارف فى ١٩٠٦م فما ان تولى الوزارة حتى بدأ نهضة فى التعليم، كان أول نتائجها اقصاء النفوذ الانجليزى، وبدأ فى عهده ارسال البعثات العلمية. وقد أتم سعد زغلول هذه المهمة عندما تولى الوزارة فى عام ١٩٢٤م فأنشأ الجامعة المصرية الرسمية، وعين احمد ماهر وزيرا للمعارف وكانت المدارس الثانوية فى سنة ١٩١٩ ثلاث مدارس فى القاهرة، وفى الاسكندرية اثنتان، وأنشئت مدرسة طنطا وأسيوط[٤٢].

و فيما يختص بالتربية والتعليم فقد اشار الحزب فى برنامجه الى مايلى:

١- توجيه التعليم بصفة عامة لسد مطالب البلاد فى مختلف نشاطها.

٢- العناية برفع المستوى الخلقى بين مختلف طبقات الأمة ومكافحة التحلل الخلقى والقضاء على اسبابه بنشر الفضيلة والمثل العليا بين جميع أفراد الشعب، والاستعانة فى ذلك بحسن توجيه الصحافة والاذاعة والسينما وغيرها من وسائل النشر والدعاية واستصدار التشريعات اللازمة لهذا الغرض.

٣- جعل التعليم الدينى اجباريا.

٤- فرض رقابة على دور الملاهى وأفلام السينما لحماية الأخلاق والآداب العامة من كل مايشوبها.

٥- تحريم الخمر والميسر.[٤٣]

٦- محاربة الأمية بين الرجال والنساء.[٤٤]

ثانيا: حزب مصر الفتاة (الحزب الاشتراكى)

فى ١٢ اكتوبر ١٩٣٣م أعلن عن تشكيل جمعية مصر الفتاة برئاسة احمد حسين المحامى، وفى ٢١ اكتوبر ١٩٣٣م وعلى صفحات العدد الثالث من جريدة الصرخة تم اعلان برنامج جمعية مصر الفتاة[٤٥].

و قد قامت مصر الفتاة فى بداية حركتها على أساس مجموعة من المبادئ الأساسية، فيشير البرنامج الخاص بالجمعية الى انه لكى يكون الانسان جنديا من جنود مصر الفتاة عليه الالتزام بالمبادئ العشرة التالية[٤٦].

١- لا تتكلم إلابالعربيةولاتردعلىمن لايخاطبك بها،ولاتدخل محلا لا يكتب اسمه بالعربية.

٢- لا تشترى الا من مصرى، ولاتلبس الا ماصنع فى مصر، ولاتأكل الا طعاما مصريا.
٣- تطهر، وصل لربك، وأم المسجد يوم الجمعه ان كنت مسلما، والكنيسة يوم الاحد ان كنت مسيحيا، ويوم السبت ان كنت يهوديا.
٤- تطهر، فقاطع الخمور، ودور اللهو الحرام، والسينمات الأجنبية.
٥- احفظ نشيد اسلمى يامصر، ورتل بكل نفسك فى كل فعل وليكن انشودتك فى كل مكان.
٦- حاسب نفسك فى كل ليلة ماذا قدمت فى يومك من اجل بلادك ومجدها وسر فى كل مكان واثقا بنفسك كمصرى وامتلئ ايمانا بمجدك وقوتك.
٧- احتقر كل ماهو اجنبى بكل نفسك، تعجب لقوتك حتى الجنون.
٨- بلادك هى مصر والسودان معا لا يتجزأن ولاينفصلان.
٩- غايتك ان تصبح مصر فوق الجميع دولة شامخة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الاسلام.
١٠- ليكن شعارك دائما (الله، الوطن، الملك).

مكانة التعليم فى برنامج مصر الفتاة:

فيمايختص بالتعليم فإن برنامج مصرالفتاة أشارتحت عنوان جهادنا العلمى الىمايلى[٤٧]:
١- مصر التى ستتزعم الشرق وتضئ على العالم يجب ان تستمد هذا النور من قرائح ابنائها، فيجب أن يصبح التعليم الابتدائى مجانا، وان تقل نفقات التعليميين الثانوى والعالى لتكون فى متناول افقر الطبقات، ويجب ان تنشأ معاهد الدراسات المختلفة فى كل نواحى الحياة، وان ترصد لها المخصصات ليعيش منها العلماء والباحثون.
٢- يجب ان تفتح الجامعة أبوابها على مصراعيها لكل من يريد الانتساب اليها من مصر أو الشرق، وان تشجع البحث العلمى، وان ترسل البعثات الى سوريا وفلسطين والعراق وايران والهند ومراكش وغيرها لتبحث وتنقب وتعلم ونشر العقلية المصرية فى ارجاء العالمين.
٣- يجب ان تهتم بالحفريات الخاصة بالآثار لنكشف مغاليق التاريخ المصرى فى عصوره المختلفة ولنخرج الكنوز التى لم تكشف بعد.
٤- اما فى الطب فيجب ان يعاود المصريون نبوغهم واعجازهم الفنى لينقذوا الشعب فى مصر، ولينقذوا الانسانية من الأمراض التى تفتك بها.
٥- أما الازهر فله دور عظيم يجب ان ينهض به، وان يستعيد مركزه القديم، ويجب ان تسرى رسالته فى انحاء العالم، وان يرتفع صوته عاليا بين الامم الاسلامية. ويجب

ان تفتح المدارس. والمعاهد باسمه لتعليم اللغة العربية والاسلام فى كافة انحاء الشرق والغرب وفى امريكا ايضا. و يجب ان يتطور ويستخدم الأساليب الجديدة فى اعلاء كلمة الحق والدين.

٦- يجب ان تنشئ الحكومة المؤسسات لمساعدة المكتشفين والمخترعين.

٧- يجب ان يكون فى كل قرية مكتبة واجهزة للراديو لسماع التعاليم الدينية والخلقية.

"وفى أول يناير عام ١٩٣٧ م تم انعقاد مجلس الجهاد لجمعية مصر الفتاة فى شكل جمعية عمومية برئاسة احمد حسين المحامى، وقرر المجلس فى هذا الاجتماع تحويل جمعية مصر الفتاة الى (حزب مصر الفتاة) وغايته تحقيق برنامج مصر الفتاة وانتخب مجلس الجهاد احمد حسين رئيسا للحزب"[٤٨].

" وفى ١٨ مارس ١٩٤٠ م تغير اسم حزب مصر الفتاة الى الحزب الوطنى الاسلامى وذلك رغبة فى امتصاص اكبر قدر ممكن من الشباب تحت شعار الدين الجذاب بالنسبة للفطرة المصرية فى تلك الآونة. وقد استمر الحزب بهذا الاسم لمدة تسع سنوات حتى تغير الى الحزب الاشتراكى فى عام ١٩٤٩ م"[٤٩].

و تشير المادة الرابعة من برنامج الحزب الاشتراكى الى ان الحزب يعمل على تحقيق المبادئ والأغراض التى تتضمنها النقاط العشرة الآتية:

١- حقوق الشعب ونظام الحكم.
٢- تأمين الدولة لأفراد الشعب.
٣- حق التعليم.
٤- حق العمل.
٥- الانتاج وفق مشروعات دورية مدروسة.
٦- أعادة توزيع الاراضى الزراعية.
٧- القضاء على الفوارق الاجتماعية.
٨- تحرير وادى النيل.
٩- الولايات العربية المتحدة.
١٠- التآخى العالمى[٥٠]

و تؤكد لائحة الحزب الاشتراكى على: "أنه لا سبيل الى تطبيق المبادئ السابقة الا بنشر التعليم والأخلاق وتربية الشعوب تربية اجتماعية على أوسع نطاق ولذلك كان الحزب يعمل جهد طاقته فى هذا السبيل ويشجع كل الجهود ويبذل فى هذا الاتجاه ويحمى حرية الفكر وحرية البحث العلمى والعقيدة وينكر كل الافكار أو محاولات استعمال القوة أو الارهاب فى تطبيق المبادئ السابقة، ويؤمن الحزب ان حب الخير واقتناع الناس به والاخلاص فى القول وفى العمل هو كل السلاح اللازم لتحقيق البرنامج السابق"[٥١].

و فيما يختص بحق التعليم على وجه الخصوص يؤكد برنامج الحزب على ان: "التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية واجب على كل مصرى ومصرية بالمجان، والتعليم لما فوق هذه المرحلة هو من حق كل مصرى ومصرية، ويجب ان لايحول دونه موانع من المال أو قلة

الامكنه مع مراعاة احتياجات الدولة فى كل فرع من فروع التعليم واستعداد الطالب نفسه وعلى الدولة ان تضع برنامجا يتم فى خمس سنوات يقضى فى ختامها على الأمية فى طول البلاد وعرضها، ولايدع طفلا فى سن التعليم بغير تعليم"[٥٢].

ثالثا : الحزب الوطنى (مصطفى كامل – محمد فريد):

فى ٢٢ اكتوبر ١٩٠٧م ألقى مصطفى كامل فى الاسكندرية اكبر خطبة سياسية وطنية القاها فى حياته جعلها بمثابة دعوة عامة الى الانضمام الى الحزب الوطنى، واتخذ الجلاء مبدأ للحزب حتى صار أصح تعريف له أنه حزب الجلاء[٥٣].

و قد عقدت أول جمعية عمومية للحزب يوم الجمعة ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧م وقد القى خطبة الافتتاح مصطفى كامل حدد فيها أغراض الحزب الوطنى كما يلى:

١- الحزب ليس حزبا سياسيا فقط بل هو حزب الأمة.

٢- التعليم لكل الطبقات حتى لا يبقى مصريا جاهلا تحت سماء مصر.

٣- الاستقلال للوطن. ٤- الوفاق بين الأمة.

٥- تقريب المسافة بين مصر وبين الشعوب الأخرى.

٦- الحزب يسعى بأن المصرى انسانا باسمى معانى الكلمة، والمصرى مقصود به ساكن المدينة وساكن القرية.

٧- نهضة الفلاح المصرى والاهتمام به. ٨- التمسك بالنظام الدستورى[٥٤].

وقد تضمن برنامج الحزب الخطوط الرئيسية التالية:

١- استقلال مصر مع سودانها وملحقاتها استقلالا تاما غير مشوب بأية حماية، ووصاية أو سيادة أجنبية أو اى قيد يقيد هذا الاستقلال.

٢- ايجاد حكومة دستورية فى البلاد حيث تكون السيادة للأمة وتكون الهيئة الحاكمة مسئولة امام مجلس نيابى تام السلطة.

٣- احترام المعاهدات الدولية والاتفاقيات المالية التى ارتبطت بها الحكومة المصرية لسداد الديون احتراما لايمس سلامة البلاد.

٤- نقد الأعمال الضارة بكل صراحة والاعتراف بالأعمال النافعة وتشجيع عناصرها.

٥- السعى فى تحسين الأحوال الصحية والعمل على ترقية الاحوال الاجتماعية.

٦- العمل على نشر التعليم فى جميع البلاد على اساس وطنى صحيح بحيث ينال الفقراء منه نصيبهم، والحث على تأسيس معاهد التعليم، وارسال الرسالات العلمية وفتح المدارس الليلية للصناع والعمال.

٧- ترقية الزراعة والصناعة والتجارة وكل مرافق الحياة.

٨- ارشاد الأهالى بكافة الوسائل الممكنة الى حقائق الأحوال وبث الشعور الوطنى فيهم ودعوتهم للاتحاد والائتلاف.

٩- المحافظة على روابط المحبة والصفاء بين الوطنيين والاجانب.

١٠- احكام العلاقات الودية وتبادل الثقة بين مصر والدول الأخرى(٥٥).

١١- الدعاء لمصر فى الخارج، ونفى كل شبهة عنها يلصقها بها خصومها(٥٦).

وفى البرنامج الجديد للحزب الذى قدمه " فتحى رضوان " عام ١٩٥٢م، اشار فى مبادئ الحزب الى ضرورة التعهد على أن تقوم" التربية الوطنية على الأسس التى وضعها مصطفى كامل مؤسس الحزب الوطنى وان تكون جميع وسائل التربية والتثقيف فى خدمة هذه التربية ويجب تبعا لذلك ان يكون اصحاب الصحف التى تصدر باللغة العربية ورؤساء تحريرها ومحرروها من المصريين وكذلك المسئولون المشرفون على الاذاعة والتمثيل والمدارس،كما يجب الا يؤذن لغيرهم بشئ من ذلك الا بشروط تكفل ولاءهم لمصر واخلاصهم لها وتضامنهم مع شعبها(٥٧).

وحول مكانة التعليم والثقافة فى برنامج الحزب، يقرر الحزب مايلى:

١- الايمان بأن التعليم هو السبيل الأول لخلق مواطن صالح محب لخدمة الوطن، وقادر على التعاون مع المجموع ومدرك لواجباته ولحقوقه القومية والدستورية ومستعد للنضال لحرية بلاده ولدستورها وقوانينها وتقاليدها الشريفة.

٢- لذلك يطالب الحزب بأن يكون التعليم حق لكل مواطن.

٣- ان يكون هدف التعليم خلق مواطنين صحيحى الابدان والعقول سليمى العاطفة وان يقوى فيهم الوازع الخلقى ويشجعهم على الابتكار والتضحية وانكار الذات، ويحرك فيهم غريزة القتال.

٤- ضرورة العناية بتراثنا الثقافى وموالاة عرضه فى احسن الصور مع ربطه بالثقافة العالمية.

٥- ضرورة ان يظفر التعليم العملى والفنى صناعيا كان ام زراعيا ام تجاريا بعناية الدولة وان يتنوع بتنوع الاقاليم(٥٨).

[٣] بيان نجاح أو فشل الأحزاب فى تحقيق ماتادت به فى برامجها فيما يختص بالتعليم و أسباب ذلك:

تشير مطالعة برامج الأحزاب السياسية المختارة فى هذه الفترة حول ماجاء عن التعليم إلى أن هذه الأحزاب قد اهتمت بعدة قضايا تعليمية حاولت تحقيقها، كان من أهمها:

١- مجانية التعليم الابتدائى مع تقليل نفقات التعليمين الثانوى، والعالى لتكون فى متناول الطبقات الفقيرة فى المجتمع.

٢- تعميم التعليم والعمل على نشره بحيث يكون فى متناول جميع أفراد المجتمع.

٣- الإهتمام بالتعليم الفنى والعمل على تنويعه، مع ربطه باحتياجات البلاد.

٤- الاهتمام بالتعليم الجامعى والعالى عن طريق فتح ابوابه لكل من تؤهله قدراته للدراسة به، وذلك بهدف سد احتياجات المجتمع من الكوادر البشرية ذات المستوى العالى.

٥- تشجيع البحث العلمى والاهتمام بالبعثات.

٦- الإهتمام بالتعليم الدينى وجعله إجباريا، وأيضا العناية بالتعليم الأزهرى.

٧- محاربة الأمية بين الرجال والنساء، مع فتح المدارس الليلية لتعليم الكبار.

كما تشير ايضا مطالعة هذه البرامج فيما يختص بالتعليم الى غياب الإشارة الى بعض القضايا التعليمية المؤثرة مثل:

{- الادارة التعليمية. - قضايا المعلم. - القضايا المرتبطة بالمناهج.
- القضايا المتعلقة بالتقويم ونظم الامتحانات}.

وحول بيان نجاح أو فشل الأحزاب السياسية فى تحقيق ماتادت به فى برامجها حول التعليم، لوحظ ان هذه الأحزاب لم تنجح فى ذلك.. فغالبية الأحزاب السياسية كانت تشير فى برامجها الى التعليم بعبارات رنانه وبراقة، وذلك راجع الى ان هذه البرامج غالبا ماتكون احد اساليب استمالة الشعب خاصة ايام الانتخابات وذلك لكسب الأصوات، فكان اهم ما يشغل الأحزاب فى هذه الفترة هو عدد الدوائر الانتخابية والمقاعد النيابية.

و قد لوحظ ان هذه الأحزاب فشلت فى تنفيذ ماوعدت به فى برامجها عموما وفيما يختص بالتعليم على وجه الخصوص وقد ساعد على عدم نجاح الأحزاب المختارة فى تحقيق ماتادت به فى برامجها حول التعليم الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى سادت فى تلك الفترة[٥٩].

ففيما يختص بالظروف السياسية فعلى الرغم من الاستقلال الجزئى الذى تحقق نتيجة لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م وصدور الدستور عام ١٩٢٣م وما ترتب عليه من تعدد الأحزاب

١- إزدواجية التعليم فى المرحلة الأولى، وتظهر هذه الازدواجية بين المدرسة الابتدائية من ناحية والمدرسة الأولية والالزامية من ناحية أخرى.

٢- عدم تعميم التعليم فى المرحلة الأولى رغم اقرار الالزام منذ عام ١٩٢٥م.

٣- عدم الاهتمام بالتعليم الفنى بأنواعه المختلفة، فى مقابل الاهتمام بالتعليم الثانوى الاكاديمى.

٤- غلبة النشاط السياسى على التعليم، فقد كانت المؤسسات التعليمية مسرحا لنشاط الأحزاب السياسية، وهذا بالطبع شغل التلاميذ والطلاب عن الدرس والتحصيل.

٥- الانخفاض الواضح فى مستوى التعليم بفعل التغيير المستمر فى الحكومات وبالتالى اختلاف السياسة التعليمية من حكومة لأخرى.

٦- غلبة الطابع الطبقى على التعليم، فهناك تعليم متميز لأبناء الطبقات العليا، وتعليم ردئ لأبناء عامة الشعب.

٧- عدم تعبير مناهج التعليم فى تلك الفترة عن آمال وطموحات الشعب المصرى، بالاضافة الى غلبة الطابع الشكلى عليها.

٨- الثنائية بين التعليم المدنى والتعليم الدينى وكل منهما يساهم فى صياغة شخصية مختلفة عن الآخر، مع انهما ابناء مجتمع واحد وثقافة واحدة.

[٤] الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على الاحزاب المختارة فى الفترة الثانية (١٩٧١-١٩٩٢):

نظرا للجوء النظام السياسى فى مصر فى الفترة من (١٩٥٢- ١٩٧٠) إلى سياسة حكم الحزب الواحد، فقد توقفت حركة الاحزاب السياسية، وبحلول عام (١٩٧١) وتغير النظام السياسى بوصول الرئيس السادات للحكم، فقد مهدت الأحداث التى سبقت عودة " المنابر والاحزاب"، وفقا للقرار السياسى عام (١٩٧٦)-والتى وقعت منذ عام (١٩٧١) ممثلة فى (ثورة التصحيح-الدستور الدائم-انتصار اكتوبر- ورقة اكتوبر-الانفتاح الاقتصادى-معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية) قدمهدت كل هذه الاحداث لعودة الحركة الحزبية فى مصر مرة أخرى.

وتحاول الدراسة فى الصفحات التالية إلقاء الضوء على كل من الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية فى الفترة من (١٩٧١- ١٩٩٢) والمؤثرة على حركة الاحزاب السياسية فى هذه الفترة، وذلك للوقوف على مدى انطلاق برامج هذه الاحزاب-خاصة حول ما يتعلق بالتعليم-من واقع هذه الأوضاع.

أولا: الأوضاع السياسية المؤثرة على حركة الاحزاب:

وقبل الخوض فى تفاصيل الاوضاع السياسية لهذه الفترة نشير فى عجالة الى طبيعة النظام السياسى المصرى فى الفترة من (١٩٥٢- ١٩٧٠)-لما لها من تأثير على الاحزاب السياسية فى الفترة من (١٩٧١- ١٩٩٢)-كما يلى:

لوحظ لجوء النظام السياسى فى هذه الفترة الى سياسة الحزب الواحد، وذلك بعد إلغاء الاحزاب السياسية فى مصر عام ١٩٥٣م طبقا للقانون رقم (٣٧ لسنة ١٩٥٣)، ثم إعلان قيام " هيئة التحرير" فى (٢٣ يناير ١٩٥٣) كبديل للاحزاب السياسية التى تم حلها[٦٠] ثم تقرر فى ديسمبر (١٩٥٧) إلغاء " هيئة التحرير " بصفة نهائية على أن تئول ملكية فروعها ومشتملاتها فى المدن والأقاليم الى " الاتحاد القومى" الذى كان قد صدر قرار بتشكيله طبقا للدستور الجديد الصادر فى (١٦ يناير ١٩٥٦).[٦١]

وفى (٢٩ اكتوبر ١٩٦٢) أصدر الرئيس عبد الناصر قرارا بتشكيل اللجنة التنفيذية العليا " للاتحاد الاشتراكى العربى " الذى صدر قانونه الأساسى فى (٨ ديسمبر من نفس العام)[٦٢] وفتحت أبواب الانضمام إليه فى يناير ١٩٦٣، ثم أعيد تشكيل لجانه وفقا لبيان ٣٠ مارس ١٩٦٨.[٦٣]

وبدون الدخول فى تقييم لكل من هذه المؤسسات، فإن السمة الغالبة عليها أنها كانت تابعة للسلطة، ومن ثم "افتقدت القدرة على الحركة المستقلة أو المبادرة الذاتية، ونظر اليها المواطنون على أنها جهاز آخر من أجهزة السلطة، وأنها قنوات للاتصال من جانب واحد (من أعلى الى أسفل) بل نظر إليها أحيانا على أنها أدوات للرقابة أو الضبط، وكان من نتيجة ذلك أن هذه المؤسسات لم تتمكن من أن تصبح أدوات للمشاركة الشعبية أو قنوات للتعبير عن المطالب، أو لتمثيل التيارات السياسية المختلفة".[٦٤]

هكذا واجه النظام السياسى المصرى فى النصف الثانى من الستينات أزمة مشاركة حادة، ومن ثم كان على هذا النظام أن يعدل من ذاته من مؤسساته وبالذات بعد هزيمة (١٩٦٧)، وبعد مظاهرات الطلاب فى فبراير واكتوبر (١٩٦٨) والتى كانت أول مظاهرات جماهيرية تتم خارج اطار مؤسسات الدولة الرسمية للتعبير عن غضبها بمناسبة صدور الأحكام ضد من اتهموا بالمسئولية عن هزيمة يونيو (١٩٦٧)، " ولقد بدأت مظاهر التغيير بصدور بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ الذى ارجع فيه عبد الناصر قصور الاتحاد الاشتراكى الى أنه لم يقم على الانتخاب الحر"[٦٥].

اما عن الأوضاع السياسية فى الفترة من (١٩٧١- ١٩٩٢) فنجد أنه قد حدثت التحولات السياسية بصورة اكبر عما كانت عليه فى نهاية الستينات، وذلك منذ عام (١٩٧١)

بإعلان الدستور الدائم للبلاد فى (١٢ ديسمبر ١٩٧١)[٦٦] وطرح شعار سيادة القانون ودولة المؤسسات فى (مايو ١٩٧١).

و تحركت العجلة بسرعة، فأصدر الرئيس السادات ورقة اكتوبر فى (أبريل ١٩٧٤)- بعد إنتصار اكتوبر ١٩٧٣) - والتى حددت معالم الطريق للمجتمع المصرى بعد الحرب[٦٧]

(وفى اغسطس عام ١٩٧٤) أصدر الرئيس ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى ودعا فيها إلى اعادة النظر فى شكل التنظيم السياسى، وتم فى أعقاب صدور الوثيقة-وحتى إنعقاد المؤتمر القومى العام الثالث للاتحاد الاشتراكى فى يوليو ١٩٧٥-حوار واسع حول إبقاء الاتحاد الاشتراكى أو استبداله بنظام تعدد الاحزاب، "وفى يوليو ١٩٧٥ صدر قرار المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى بشأن السماح بإنشاء منابر فى داخل الاتحاد على أساس أنها منابر للرأى فى اطار الإلتزام بمواثيق الثورة الأساسية "[٦٨].

و هكذا، ففى نهاية عام (١٩٧٥) كان الاتجاه الغالب هو رفض تعدد الاحزاب والابقاء على الاتحاد الاشتراكى مع تطويره بإدخال صيغة المنابر بداخله.

وقد شهدت الشهور الأولى من عام (١٩٧٦)-بعد أن أصدر الرئيس السادات قرارا بتشكيل لجنة مستقبل العمل السياسى لدراسة موضوع المنابر-حوارا عريضا حول مستقبل الحياة السياسية فى مصر، وفى النهاية ساد اتجاه اقامة المنابر فى داخل الاتحاد الاشتراكى، وقد ارتأت اللجنة أنه من الممكن أن تتطور تلك المنابر الى أحزاب من خلال الممارسة الديمقراطية اذا أراد الشعب ذلك " وقد أسفر كل ذلك عن نشأة تنظيمات سياسية ثلاثة هى: تنظيم مصر العربى الاشتراكى (الوسط)، وتنظيم الاحرار الاشتراكيين (اليمين)، وتنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى(اليسار) وقد حدد كل تنظيم برنامجه السياسى، ولكنها جميعا التقت علىمبادئ ثلاثة أساسية هى: الحل الاشتراكى، السلام الاجتماعى، والوحدة الوطنية"[٦٩].

وقد خاضت التنظيمات السياسية الثلاثة انتخابات مجلس الشعب الجديد التى تم اجراؤها يومى(٢٨ اكتوبر، ٤ نوفمبر ١٩٧٦) وكانت نتيجة الانتخابات كالتالى " فاز تنظيم مصر العربى الاشتراكى بأغلبية مقاعد مجلس الشعب الجديد بنسبة (٨٢,٨٪)، وحصل الاحرار الاشتركيون على (٢,٦٪)، وحصل تنظيم التجمع الوطنى التقدمى على (٠,٦٪)، وحصل المستقلون على (١٤٪) من مجموع المقاعد ".[٧٠]

وفى أول إجتماع لمجلس الشعب الجديد فى (١١ نوفمبر ١٩٧٦) أعلن رئيس الجمهورية تحويل التنظيمات السياسية الثلاثة الى احزاب، ثم صدر قانون الاحزاب السياسية (٤٠ لسنة ١٩٧٧) فى (٢٠ يونيو ١٩٧٧) وكان ذلك إيذانا بانتهاء دور الاتحاد الاشتراكى العربى، وقد عدلت المادة الخامسة من الدستور[٧١]، لتتناسب مع قانون الاحزاب، كما وضع

القانون عدة شروط لتكوين الاحزاب السياسية منها " حظر تكوين الاحزاب الماركسية أو الدينية، أو احزاب ما قبل الثورة باستثناء الحزب الوطنى، وحزب مصر الفتاة، كذلك الا تتعارض مبادئ الحزب أو برنامجه مع قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى (القانون رقم ٣٣ لسنه ١٩٧٨)، كما اشترط القانون أن يكون بين مؤسس الحزب السياسى عشرون عضوا على الأقل من أعضاء مجلس الشعب"[٧٢].

ووفقا لكل ماسبق، فقد تكونت الاحزاب الثلاثة-التى سبقت الاشارة اليها كتنظيمات- وزاد عليها تكوين الحزب الوطنى الديمقراطى فى (أغسطس ١٩٧٨)[٧٣] والذى دعا الى تكوينه رئيس الجمهورية، وفى نفس الوقت وافقت لجنة الاحزاب على إنشاء حزب الوفد الجديد فى (فبراير ١٩٧٨)، وحزب العمل الاشتراكى فى (سبتمبر ١٩٧٨)[٧٤]وتتابعت عملية اعلان الاحزاب السياسية فى مصر بعد ذلك حتى وصل عددها الان ثلاثة عشرة حزبا.

ولقد علقت كثير من الكتابات على هذا التطور السياسى وأبرزت الآثار الواضحة للنظام السياسى على حركة الاحزاب، ولعل من أهم من التعليقات ماجاء فى احداها من انتقاد لتجربة تعدد الاحزاب والتى لخصتها فى:

١- أن التعدد الحزبى جاء محدودا لأن الاطار القانونى لتعدد الاحزاب أضيق من أن يمثل كل التيارات المؤثرة فى الرأى العام المصرى.

٢- أنه على الرغم من وجود نظام تعدد الاحزاب وقبول مبدأ التعدد قانونا، الا أن النظام يكاد يقترب من نظام الحزب الواحد فهو يتميز بوجود حزب واحد مهيمن هو الحزب الحاكم[٧٥].

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية المؤثرة على حركة الاحزاب:

ان دراسة الأوضاع الاقتصادية المؤثرة على حركة الاحزاب فى الفترة من ١٩٧١ حتى الأن تحتم ضرورة الاشارة-السريعة- لتلك الأوضاع فى الفترة من ١٩٥٢- ١٩٧٠ حيث أن الاوضاع الاقتصادية فى الفترة من ١٩٧١ حتى الان تعتبر امتدادا طبيعيا بل نتيجة للاوضاع الاقتصادية فى الفترة من ١٩٥٢-١٩٧٠. فلقد كانت تلك الفترة، فترة المنجزات الاقتصادية لثورة ١٩٥٢، والتى غيرت وجه الحياة فى المجتمع المصرى فى الربع الثالث من القرن العشرين.

غير ان واقع تلك الفترة يؤكد أنها لم تكن كلها فترة نمو إقتصادى، لقد كانت السنوات العشر من(١٩٥٦الى ١٩٦٥) العقد الذى انطلق فيه الاقتصاد المصرى انطلاقته الهائلة بالقياس الى العقود التى سبقته، ففيه تمت الخطة الخمسيةالأولى(١٩٦٠- ١٩٦٥)، والتى تكالبت بعدها عوامل داخلية وخارجية عرقلت من مجهودات التنمية وكان أهمها علىالاطلاق هزيمة ١٩٦٧.

وبصفة عامة فإن دخول الدولة فى مصر كفاعل رئيس فى توجيه وادارة الاقتصاد قد تم بصورة واضحة منذ منتصف الخمسينات، وبحلول الستينات كان هذا التدخل قد أخذ اشكالا متعددة أهمها: التخطيط المركزى الشامل، وانشاء القطاع العام الذى سيطر فى نهاية الخطة الخمسية الأولى على الاقتصاد المصرى، والجهاز التشريعى المنوط به اصدار القوانين، ولقد كان هذا التدخل يهدف الى: اعادة توزيع الثروة اى أنه كان يهدف الى حماية وتوسيع حقوق الفئات الشعبية من الطبقة الوسطى الصغيرة وطبقتى العمال والفلاحين-كما سيتضح ذلك من دراسة الأوضاع الاجتماعية.

ولقد كانت استراتيجية التنمية الاقتصادية فى ظل حكم الرئيس عبد الناصر استراتيجية وطنية تركز على التصنيع دون الاعتماد كثيرا على الخارج بالاضافة الى توزيع الدخل عن طريق الاصلاح الزراعى والتأميم بهدف تحقيق المساواة. كما اقتصر القطاع الخاص فى مجال الصناعة على الورش وبعض الصناعات الصغيرة وساد القطاع العام.

ونعرض فى السطور التالية الملامح العامة لأهم التطورات الاقتصادية خلال الفترة من(١٩٥٢-١٩٧٠) : قسمت كثير من الدراسات هذه الفترة الى عدة مراحل اتسمت كل مرحلة منها بمجموعة من الملامح الأساسية للتطور الاقتصادى نشير اليها فيما يلى:

- **المرحلة الأولى ١٩٥٢-١٩٥٦:**

كان اتجاه قيادة الثورة فى هذه المرحلة ينصب أساسا على تدعيم وضعها السياسى والتخلص من الاستعمار وأعوانه، ومن ثم ظل الرأسماليون المصريون والأجانب يمارسون أعمالهم الاقتصادية بحرية تامة، وساعد على ذلك استبداد هؤلاء بمعظم الاقتصاد المصرى من جهة،وعدم وجود ايديولوجية إقتصادية للتغير الثورى لدى الضباط الأحرار من جهة أخرى[٧٦]

- **المرحلة الثانية ١٩٥٧- ١٩٦٠ :**

ظل الدخل القومى حتى نهاية عام ١٩٥٦ دون تحسن يذكر ومن ثم إضطرت الدولة الى تحمل عبء الاستثمار فى الصناعة الانتاجية، وهدفت من ذلك الى اعادة تشكيل القوى الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع على أساس جديد، وكان من أهم نتائج تدخل الدولة فى الشئون الإقتصادية حدوث تحسن واضح فى الدخل القومى حيث " زاد من ٩٦٥ مليون جنيها عام ١٩٥٥/ ١٩٥٦ الى ١٢٨٥ مليون جنيها عام ١٩٥٩-١٩٦٠ "[٧٧].

وكان من أهم ملامح هذه المرحلة أيضا: " نجاح الثورة فى اقامة صناعة وطنية مثل مشروعات الحديد والصلب والأسمدة والمصانع الحربية، حاولت الثورة تجميع المدخرات الوطنية وجذبها للاستثمار الانتاجى الصناعى، تأكد التحول فى هيكل الاقتصاد المصرى من

اقتصاد زراعى الى اقتصاد زراعى صناعى وارتفعت أهمية التعامل الاقتصادى والتجارى والنقدى مع دول أوروبا الشرقية خاصة الاتحاد السوفيتى(٧٨).

• المرحلة الثالثة ١٩٦١ / ١٩٦٧ :

ولقد ظهر الاتجاه الى رأسمالية الدولة فى هذه المرحلة وذلك عن طريق الاعتماد الكامل على القطاع العام فى السيطرة على نواحى النشاط الاقتصادى وتيسيرها وفقا لخطة شاملة " ومن ثم سيطر القطاع العام على تجارة التصدير والاستيراد وتسويق المحاصيل الزراعية الهامة "(٧٩) وفى نهاية هذه الفترة ظهرت ملامح الخلل على الاقتصاد المصرى نتيجة لحرب يونيو ١٩٦٧م.

• المرحلة الرابعة ١٩٦٨-١٩٧٠ :

ترتب على نكسة ١٩٦٧ زيادة حقيقية فى الانفاق العسكرى وتحمل الاقتصاد لخسائر متزايدة ناجمة عن الحرب وتهجير المواطنين من محافظات القناة وتوقف معظم الصناعات والأنشطة الاقتصادية فى هذه المحافظات، وقد كان من أهم ملامح هذه المرحلة ايضا "بدء شعور الدولة بالحاجة للقطاع الخاص، ودعوة القطاع الخاص لرأس المال العربى للمساهمة فى التنمية بمصر "(٨٠).

وبالنظر الى تلك التطورات الاقتصادية وملامحها العامة فى هذه الفترة ١٩٥٢-١٩٧٠ نجد أنها كانت تعبر عن الاتجاه الفعلى نحو الاشتراكية أى مركزية الحكم، ومن ثم سياسة الحزب الواحد وتصفية باقى الاحزاب التى كانت قائمة قبل الثورة، وساعد على ذلك ما إتبعته قيادة الثورة من اعادة توزيع الثروة والملكية الزراعية وتصفية الاقطاع والتأميم مما أضعف من نفوذ كبار الملاك والرأسماليين الذين كانوا يسيطرون على الاحزاب قبل الثورة.

أما عن الأوضاع الأقتصادية المؤثرة على الأحزاب فى الفترة من ١٩٧١-حتى ١٩٩٢.. فقد تمثلت فى:

إستمرت سيطرة القطاع العام حتى بعد رحيل الرئيس عبد الناصر فى بداية السبعينات، واستمر على هذا النحو حتى حرب اكتوبر ١٩٧٣ والتى أعقبها تغير فى البيئة السياسية والاقتصادية داخل مصر والمنطقة التى تحيط بها.

وحتى تتمكن مصر من الافادة من الوضع الجديد ظهرت الحاجة الى إعداد إستراتيجية إقتصادية جديدة عبرت عنها ورقة اكتوبر، وكان العنصر الأساسى فى ذلك التحديث هو الاسراع بعملية النمو الاقتصادى وهو ما يتطلب لجراء تغييرات فى الأدوار التى تقوم بها مختلف القطاعات، اضافة الى لحتياج مصر الى المعونة الخارجية ورأس المال

الأجنبى والى نقل التكنولوجيا ومن ثم كان لابد من وضع العالم الخارجى فى الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة فى الاعتبار.

و من هنا بدأت الدولة فى اعادة النظر فى القطاع العام بهدف تخليصه من المعوقات وزيادة كفاءته، وعليه كان لابد من أن تنتهج مصر سياسة ذات نظرة خارجية من شأنها تزويد المستثمرين الأجانب بالضمانات التشريعية اللازمة، وعدم ترك جهود التنمية للعشوائية بل تأخذ مكانها فى اطار خطة شاملة تؤكد على أولوية تحديث الصناعة وتكثيف الزراعة وتطوير البترول والطاقة وتنمية السياحة، وقدارتأت الدولة فى ان الامل فى تحسين الانجاز الصناعى لابد ان يرتكز بدرجة كبيرة على القطاع الخاص.

وهذا المسار الاقتصادى الجديد " لم يكن ليرمى الى أقل من خفض التدخل الحكومى الى الحد الأدنى فى التنمية الأقتصادية والاجتماعية، ومن هنا فقد ترك المجال مفتوحا أمام المبادرات الفردية سواء كانت محلية ام عربية أم أجنبية، وهذا الاتجاه هو ما عرف بسياسة الانفتاح الاقتصادى"[٨١].

ولقد جاء التحول نحو الانفتاح الاقتصادى نتيجة طبيعية لضغط الفئات الإجتماعية الجديدة التى ظهرت فى المجتمع المصرى نتيجة فشل التحول الاشتراكى "، فقد افرزت فترة التحول الاشتراكى منذ اوائل الستينات عناصر جديدة فى القطاع العام والزراعة والتجارة والمقاولات، أمكنها أن تراكم الثروات الخاصة بسبب قصور التنظيم الاجتماعى أو الاطار المؤسسى للاقتصاد القومى، وبعد ان حصلت هذه الفئات على الحد الأدنى من القوة الاقتصادية بدأت تضغط للأخذ بسياسة الانفتاح"[٨٢].

وجاءت ورقة اكتوبر عام ١٩٧٤ لتؤكد على هذا الاتجاه فقد نصت الورقة على أهمية الانفتاح الاقتصادى وحددته على أنه يعنى " فتح الاقتصاد المصرى للاستثمار الخاص المباشر من الخارج، كما نصت الورقة على أن فائدة الانفتاح لاتتمثل فى تزويد مصر بالموارد المالية اللازمة للتنمية فحسب، بل وأيضا فى تزويدها بأحدث وسائل التكنولوجيا"[٨٣].

و يتضح من ذلك أن الدولة بدأت تتغير من الاتجاه الاشتراكى الى الاتجاه الرأسمالى، واتضح ذلك فى صدور القوانين المنظمة لسياسة الانفتاح الاقتصادى والتى تمثلت فى (القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ – وتعديلاته بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧– ثم القانون ١٨ لسنة ١٩٧٥ للاستيراد والتصدير، ثم قانون النقد الأجنبى رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦، وماتلا ذلك من خطوات اتخذتها الدولة نحو تحقيق الانفتاح)[٨٤].

ولقد كان من الطبيعى ان يتبع سياسة الانفتاح الاقتصادى زيادة فى الاستثمارات الموجهه نحو الصناعة خاصة ونحو الزراعة عامة، " فقد قدر الاستثمار الصناعى المخطط فى

خطة (١٩٧٦-١٩٨٠) بنحو ٣ بليون جنيه، منها ٢ بليون للتجديد والاحلال فى المصانع القائمة، أما الاستثمار فى الزراعة وفقا لهذه الخطة فقد انخفضت الاستثمارات المخصصة للرى والاستصلاح نتيجة التركيز على التوسع الرأسى، فى حين ركزت الخطة على توسيع شبكات الصرف وزيادة كفاءة الآلات الزراعية، والتوسع فى الميكنة الزراعية"(٨٥).

ولقد كان من أهم نتائج الانفتاح الاقتصادى ظهور طبقات إجتماعية جديدة-كما سيتضح ذلك عند الحديث عن الأوضاع الاجتماعية-وأخذت هذه الطبقات فى الضغط على النظام السياسى لتحقق لنفسها مكاسب سياسية كما تحقق لها ذلك فى المجال الاقتصادى والاجتماعى.. ومن ثم عادت القيادة السياسية الى مناقشة موضوع الاحزاب السياسية حتى صدر قرار عودتها عام ١٩٧٦.

ولقد تعرضت سياسة الانفتاح الاقتصادى طوال الفترة من ١٩٧٦-١٩٨٠ لكثير من الانتقادات الحادة.(٨٦) و استمرت الانتقادات لسياسة الانفتاح طوال فترة الثمانينات، حيث رأت الكثير من الدراسات امتداد الآثار السيئة لهذه السياسة على هذه الفترة بل وامتدادها حتى الآن، ولعل ماجاء فى " دراسة د. ابراهيم العيسوى"(٨٧) من ان الاقتصاد المصرى فى أزمة راهنه- خاصة منذ الأخذ بسياسة الانفتاح-والتى حددت أبعاد هذه الأزمة فى العديد من جوانب القصور فى المسار الاقتصادى أجملتها فى :

" ١- تراجع معدلات النمو الاقتصادى كليا وقطاعيا ٢- الافراط فى التوجه الى الخارج وتفاقم العجز الخارجى. ٣- تزايد العجز الداخلى وتصاعد حدة التضخم. ٤- اتساع التفاوتات فى توزيع الدخل والثروة"(٨٨).

ولقد أرجعت هذه الدراسة أسباب الأزمة الاقتصادية الراهنة فى مصر فى مجملها الى سياسة الانفتاح، حيث أكدت " أن الأزمة الراهنة مرتبطة إرتباطا وثيقا بالتحول الى جملة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى عرفت بالانفتاح وما اتصل بها من ممارسات سياسية داخلية وخارجية، وبتطبيق سياسة الانفتاح عادت مصر الى دائرة التبعية والتخلف وهما الجذر العميق للأزمة الاقتصادية الراهنة"(٨٩) وكان من الطبيعى أن تتأثر حركة الأحزاب السياسية فى هذه الفترة بتلك التغييرات الاقتصادية.

ثالثا: الأوضاع الاجتماعية المؤثرة على حركة الأحزاب:

لقد جاءت الأوضاع الاجتماعية فى الفترة من ١٩٧١ حتى ١٩٩٢م امتدادا طبيعيا لما كانت عليه تلك الأوضاع فى الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ارتبطت الأوضاع الاجتماعية بكل من التغيرات السياسية والاقتصادية التى شهدها المجتمع المصرى منذ قيام ثورة ١٩٥٢ حتى نهاية السبعينات ثم بظهور سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ

منتصف السبعينات ولعل هذا يحتم ضرورة عرض-سريع-للأوضاع الاجتماعية منذ قيام الثورة وحتى نهاية السبعينات كتمهيد لدراستها فى الفترة الثانية للدراسة.

لقد تمت عمليات التحول الاجتماعى فى مصر عقب قيام ثورة ١٩٥٢ بقيادة عناصر من الطبقة المتوسطة الصغيرة والتى بدأت مسيرتها بصراع مع طبقة كبار الملاك والاقطاعيين، وتجسم ذلك فى صدور قانون الاصلاح الزراعى الأول بعد أسابيع من قيام الثورة فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢م وكان هذا علامة مبكرة على التزام القيادة بمصالح الفلاحين الكادحين، وقد أكدت ذلك جميع قوانين الاصلاح الزراعى التى اصدرتها الثورة فيما بعد، مما أحدث تغييرا جذريا فى الريف المصرى.

ولكن التغير الحقيقى فى المجال الاجتماعى جاء مع صدور القوانين الاشتراكية عام ١٩٦١ والتى سبقتها حركة التأميمات الشاملة، حيث ظلت قيادة الثورة حتى نهاية الخمسينيات تهادن الطبقة الرأسمالية الكبيرة فى المدن حتى تنشط إقتصاديا وتدفع بعجلة التصنيع الى الأمام، ولما لم تستجب هذه الطبقة ازداد الصراع حتى وصل ذروته بحركة التأميمات والقوانين الاشتراكية.

وقد صاحب قرارات التأميم وضرب الرأسمالية الكبيرة فى المدن، ضربة ثانية لكبار ملاك الأراضى الزراعية فى الريف " بصدور قانون الاصلاح الزراعى الثانى رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الذى خفض الحد الأعلى للملكية الفردية من مائتى فدان الى خمسين فدان فقط"(٩٠).

ولقد تبع هذا التحول الاشتراكى تحسين الدخل والعمل والتعليم-التى هى -وشرات الوضع الطبقى - للطبقة المتوسطة عن طريق فرض مجانية التعليم، مما أتاح لأفراد هذه الطبقة امكانيات الحراك الاجتماعى الرأسى الى أعلى، ثم تلى ذلك كله قوانين تمثيل العمال فى مجالس الادارة، وتمثيل العمال والفلاحين بما لايقل عن خمسين فى المائة من مقاعد كل المجالس المنتخبة.

كما أنه قد حدثت تغيرات جذرية فى التركيب العضوى لطبقتين أساسيتين فى المجتمع الحضرى، فمع تصفية الشرائح العليا من الرأسمالية المصرية وعناصر الأرستقراطية " نمت الفئات المتوسطة فى المجتمع وتكونت لها مصالح اقتصادية متنامية، فلم يعد صغار ومتوسطو التجار والحرفيون والصناع وأصحاب الورش والمصانع الصغيرة، وأرباب المهن الحرة يشكلون العمود الفقرى المتوسطة والبورجوازية الصغيرة فى المدن المصرية كما كان الحال قبل الثورة، وانما أصبح المهنيون والتكنوقراط والفئات البيروقراطية يمثلون الطبقة المتوسطة الجديدة، كما زاد حجم الطبقة العاملة وزاد وزنها الاجتماعى والسياسى فى المجتمع مع نمو عمليات التصنيع والارتفاع المستمر فى أعداد العمال"(٩١).

ورغم كل هذه المكاسب والتغيرات الاجتماعية الظاهرة الا أن التغيرات السياسية التى حدثت فى نهاية الستينيات والتى تمثلت فى نكسة ١٩٦٧ قد أتاحت الفرصة الذهبية للعناصر الرأسمالية الكبيرة للتشكيك فى جدوى التحول الاشتراكى واسلوب التخطيط الشامل، وبدأت تنادى بضرورة اعطاء المزيد من الفرص للقطاع الخاص المحلى وفتح الأبواب أمام رؤوس الأموال الأجنبية ولقد استجابت القيادة السياسية بالفعل جزئيا لهذه الضغوط وأصدرت مجموعة من القرارات لتشجيع القطاع الخاص المحلى والاجنبى.

وهكذا تكالبت الضغوط المحلية والخارجية على وقف مسيرة التحول الاشتراكى فى مصر، وبرحيل عبد الناصر عام ١٩٧٠ سنحت الفرصة للقوى المختلفة التى خلقت تلك الضغوط أساسا، ان تحكم إلتفافها حول بقايا الثورة الاشتراكية فى مصر.

أما الفترة من (١٩٧١- ١٩٩٢) بعد تولى الرئيس السادات الحكم بدأت فترة مراجعة الحقبة الناصرية التى نتج عنها توجهات وسياسات اقتصادية واجتماعية من نوع مختلف عرفت فى مجملها " بالانفتاح" ومن ثم طرأ تغير على توزيع السلطة فى المجتمع المصرى، " وأدى هذا التغير الى عودة سيطرة رأس المال المحلى والأجنبى على الحكم، وهيأ الظروف لتحيز السياسات العامة لمصالح الأغنياء والطفيليين فى الداخل والرأسمالية الأجنبية فى الخارج بدعوى تشجيع الاستثمار وبناء دولة عصرية، وانطلقت الرأسمالية القديمة وأفواج الرأسمالية الجديدة تبحث عن الربح من أيسر الطرق وأسرعها "[٩٢].

فالنظام السياسى فى هذه الفترة (١٩٧١-١٩٨٠) كان يبدو ملتزما بمصالح الطبقات الوسطى العليا والطبقات العليا والتى كانت تمثل القوى الاجتماعية التى شعرت أن فرصتها الذهبية لتتولى مقاليد الأمور فى مصر قد حانت بعد هزيمة ١٩٦٧-كما أشرنا -وازدياد هذه الفرصة بعد رحيل عبد الناصر وتولى السادات، " وهذه القوى الاجتماعية هى خليط من كبار الملاك ورجال الأعمال الرأسماليين فى عهد ماقبل الثورة من ناحية، كما أنها تضم من ناحية أخرى مهنيين وقيادات وتكنوقراط ومديرى القطاع العام الذين ظهروا فى نهاية الستينيات، وهؤلاء الذين بدأوا يطرحون أفكارا هى التى أصبحت فيما بعد حجر الزاوية فى اتجاه الرئيس السادات الاجتماعى الاقتصادى الممثلة فى سياسة الانفتاح"[٩٣].

ومن ثم حدثت تغييرات جوهرية فى البناء الاجتماعى، فنمت طبقة جديدة اصطلح على تسميتها " بالطبقة الطفيلية، وترك ظهور هذه الطبقة آثار بعيدة المدى على النواحى الاجتماعية، بل وعلى جميع نواحى الحياة فى المجتمع "[٩٤].

ومنذبداية الثمانينات استمرت السياسة فىتشجيع القطاع الخاص والاستثمارات المحلية والأجنبية فازداد نفوذ الطبقات الرأسمالية وعاد التركيب الطبقى للمجتمع المصرى فى الظهور.

ولقد كان للتغيرات الاجتماعية فى فترة قيادة الثورة أثره فى توقف نشاط الأحزاب السياسية حيث أدت سياسة الثورة الى ابعاد كبار الملاك والاقطاعيين والبرجوازيين والرأسماليين عن الحكم. أما فى فترة السبعينات ومع عودة هذه الطبقات الى الظهور بل والسيطرة على مقاليد الأمور فى المجتمع المصرى خاصة من النواحى الاقتصادية كان لابد من عودة نشاط الأحزاب السياسية وبالفعل تحقق ذلك من خلال تجربة المنابر ثم قانون عودة الأحزاب وان كانت العلاقة بين الأحزاب (أحزاب المعارضة) وحزب الأغلبية قد بدأت تسوء منذ بداية الثمانينات-كما سبقت الاشارة الى ذلك فى الأوضاع السياسية-.

[٥] مكانة التعليم فى الأحزاب السياسية المختارة فى الفترة الثانية (١٩٧١-١٩٩٣):

أولا: الحزب الوطنى الديمقراطى:

مقدمه : تم الاعلان عن تكوين الحزب الوطنى الديمقراطى فى شهر اغسطس ١٩٧٨م. وقد طرح الحزب على جماهيره الخطوط العريضة لبرنامجه لمناقشتها وابداء الرأى فيها واقتراح الحلول المناسبة لما يواجه المجتمع من مشكلات. وقد التزم الحزب فى هذا البرنامج بمبادئ الاشتراكية الديمقراطية، كما راعى أن تكون الحلول المقترحه لعلاج مشكلاتنا حلولا واقعية، وقد تم اقرار هذا البرنامج من المؤتمر العام للحزب عام ١٩٨٠م[٩٥].

ويؤكد برنامج الحزب على أن الهدف الاسمى هو تحقيق رفاهية الإنسان المصرى فى ضوء واقعه وتطلعاته وما أسفر عنه التطبيق العملى لما مربه من تجارب اجتماعية واقتصادية فى تاريخنا الحديث.

مكانة التعليم فى برنامج الحزب:

يرى الحزب ضرورة اعادة النظر فى نظام التعليم وذلك على الوجه التالى[٩٦].

(١) اسس السياسة التعليمية:

يؤكد برنامج الحزب فيما يختص بالسياسة التعليمية على ضرورة الالتزام بالمبادئ أو الأسس التالية:

١- تأكيد مبدأ مجانية التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية فى جميع مراحله.

٢- تدعيم القيم الروحية والدينية فى برامج التعليم بحيث تكون مادة رسوب ونجاح.

٣- تدعيم الاتجاه القومى بزيادة العناية بالمواد القومية وجعلها مواد رسوب ونجاح.

٤- الربط بين التعليم وخطة التنمية وأهدافها بحيث يتوافق هيكل التعليم ونظمه وبرامجه مع خطة إعداد القوى العاملة.

٥- الشمولية والتكامل فى مراحل التعليم المتعددة وأنواعه المختلفة.

٦- تطوير خطط وبرامج التعليم فى ضوء الاتجاهات الحديثة فى التربية.

٧- الاهتمام باللغة العربية.

٨- وضع سياسة سليمة وثابتة لإعداد المعلمين تفى باحتياجات البلاد والدول العربية والصديقة، وتوفر الاستقرار اللازم للمعلمين

٩- تحقيق عدالة توزيع الخدمات التعليمية بين المدن والريف وبين العاصمة والأقاليم.

(٢) التعليم العام (قبل الجامعى):

فيما يختص بالتعليم العام يؤكد برنامج الحزب على مايلى:

١- زيادةالعنايةبدورالحضانةورياض الأطفال بالنظر لتزايد اقبال المرأة على التعليم.

٢- ضرورة استيعاب كل من هم فى سن الالزام، وربط التعليم الابتدائى بالبيئة، وتقديم الوجبات الغذائية المجانية للتلاميذ.

٣- تقييم تجربة المدرسة الموحدة التى تضم المرحلتين الابتدائية والاعدادية والتى حلت محل المدارس الاعدادية الفنية.

٤- العمل على مد مرحلة الالزام بحيث تشمل المرحلتين الابتدائية والاعدادية على أن يتم ذلك تدريجيا بعد توفير كافة الاستعدادات اللازمة.

٥- تحديد أهداف التعليم الثانوى العام بحيث تقتصر على تأهيل الطلاب للالتحاق بالجامعات والتعليم العالى.

٦- تقييم نظام المدرسة الثانوية الشاملة تمهيدا لتعميمها أو العدول عنها.

(٣) التعليم الفنى:

فيما يختص بالتعليم الفنى يؤكد الحزب على مايلى:

١- ضبط سلم الدراسة مع سلم العمالة وتخريج نسب متناسقة (جامعى واحد إلى ٣-٥ فنى، إلى ٢٠- ٣٠ عامل ماهر).

٢- التنسيق بين الجهات والهيئات التى تختص بتخريج الفنيين والعمال المهرة.

٣- تسوية خريجى التعليم الفنى مع خريجى التعليم فى جميع المزايا.

٤- اعداد المعلمين الفنيين المؤهلين اللازمين للتوسع فى التعليم الفنى.

٥- تقييم تجربة المدرسة الفنية.

(٤) التعليم الخاص:

يقوم التعليم الخاص بدور كبير فى مجال التربية والتعليم ويرى الحزب اعداد دراسة متكاملة شاملة لهذا التعليم فى مختلف نواحيه.

(٥) محو الأمية وتعليم الكبار:

يرى الحزب ضرورة اعداد دراسة شاملة لمحو الأمية وكيفية معالجتها مع التركيز على سد المنبع الرئيسى للأمية عن طريق الاستيعاب الكامل للملزمين بالتعليم الابتدائى والحيلولة دون تسرب التلاميذ.

(٦) التعليم الجامعى:

يرى الحزب ان النهوض بالتعليم الجامعى يتطلب ما يأتى:

١- تدعيم الاستقلال الذاتى للجامعات سواء فى النواحى العلمية والادارية والمالية.

٢- رسم خريطة للتعليم الجامعى والعالى بحيث ينتشر فى كافة أقاليم الجمهورية مع ربط السياسة التعليمية فى الكليات الاقليمية بالبيئة.

٣- عدم بدء الدراسةفىأى كليةجامعيةقبل التأكدمن توافرالأمكانيات البشرية والمادية.

٤- ربط القبول بالجامعات بخطة التنمية فى مصر واحتياجات العمالة فى البلاد العربية والصديقةوتحديد القبول فى كل جامعة فى ضوء امكانيتها المادية والبشرية، والالتزام بمبدأ التوزيع الجغرافى فى القبول.

٥- توفير الاسكان للطلاب المغتربين والارتفاع بمستوى الرعاية الاجتماعية والصحية والرياضية لجميع الطلاب.

(٧) البحث العلمى والتكنولوجيا:

يرى الحزب ضرورة العناية بالبحوث التطبيقية الخاصة بمشكلاتنا القومية، وتطويع التكنولوجيا الحديثة بما يلائم حالة المجتمع المصرى، والتنسيق والتعاون بين مراكز البحوث العلمية والتطبيقية والوزارات المعنية.

(٨) جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية:

يعلن الحزب حرصه على تدعيم الأزهر الشريف وجامعته ومعاهده.و انطلاقا من هذا المعنى يرى الحزب مايلى:

١- الاهتمام بكلية اللغة العربية وتطوير برامجها وتشجيع الاقبال على الالتحاق بها وانشاء فروع لها بالاقاليم.

٢- تدعيم كلية اصول الدين حتى يتوفر العدد الكافى من الوعاظ لمواجهة الحاجة المتزايدة اليهم داخل البلاد وخارجها.

٣- اعادة النظر فى القوانين والقرارات الوزارية التى سلبت الأزهر دخل الأموال التى أوقفها المسلمون عليه واعادتها اليه وتخصيصها للنهوض بالتعليم بالأزهر والدعوة الاسلامية.

وبعد مضى ما يقرب من اثنى عشر عاما على اقرار برنامج الحزب والعمل به، حدثت متغيرات عديدة على الساحة الدولية والمحلية فى مختلف المجالات، مما استدعى أن يكون الموضوع الرئيسى للمؤتمر العام السادس للحزب " ٢٠-٢٢ يوليو ١٩٩٢ " مستقبل العمل الوطنى-الفكر والبرنامج " بهدف مراجعة برنامج الحزب واطاره الفكرى بعد هذه الفترة واعادة صياغته بما يتلائم ويتفق مع ماحدث من متغيرات جذرية فى كثير من قضايا العمل الوطنى بحيث يصبح متفقا مع الواقع الذى نعيشه، مسايرا لمسيرة التطور، معبرا عن آمال الجماهير التى أولت الحزب الوطنى ثقتها.

وتؤكد مقدمة البرنامج الذى تم فى يوليو ١٩٩٢م[٩٧] على أن اهم أهداف الحزب الوطنى الديمقراطى هو الإنسان المصرى والعمل على تحقيق رفاهيته والتأكيد على حريته وأمنه وامانه والعمل على تقدمه ورفع مستوى معيشته.

وتبرز مكانة التعليم فى برنامج الحزب الوطنى الديمقراطى (بعد تعديله فى شهر يوليو١٩٩٢) كما يلى:[٩٨]

(١) التعليم قبل الجامعى:

فيما يختص بالتعليم قبل الجامعى يؤكد الحزب على مايلى:

١- ضرورةتحقيق تطويرجذرىفىمناهج التعليم لمواكبة التطورات العالمية والمحلية.

٢- لما كان المعلم هو عصب العملية التعليمية فإنه من المتعين رفع مستوى المعلم ماديا وأدبيا ومهنيا.

٣- الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال والعمل على ادخالها فى مرحلة التربية والتعليم الاساسى.

٤- الاهتمام بالتعليم الاساسى والعمل على امتداده إلى جميع المواطنين الذين هم فى سن الالزام.

٥- العمل على تطوير امتحان الثانوية العامة ليكون اكثر من مرحلة مع اطلاق فرص التقدم للطلاب وتوسيع رقعة الخيارات المتاحة لهم بما يوفر الطمأنينة للطلاب وأسرهم.

٦- تحقيق المرونة والانسيابية بين كل انواع التعليم ومراحله المختلفة.

٧- الاهتمام بالتعليم الفنى باعتباره المصدر الذى يقدم العمالة الفنية المدربة للاقتصاد القومى.

٨- تضافر كافة الجهود لمواجهة مشكلة الأمية.

(٢) التعليم الجامعى والعالى :

فيمايختص بالتعليم الجامعىوالعالى يؤكد برنامج الحزب على ضرورة الاهتمام بمايلى:

١- التوسع فى التعليم الجامعى والعالى بما يحقق ارضاء الطموح المشروع لدى الشباب.

٢- دعم امكانات الجامعة العلمية والمادية حتى تتمكن من النهوض برسالتها التعليمية والبحثية والقومية على الوجه الأكمل، وبما يحقق الربط بين الجامعة والمجتمع لخدمة البيئة.

٣- ضرورة مراجعة نظام التعليم المفتوح.

(٣) التعليم الأزهرى :

يؤكد الحزب على ضرورة الاهتمام بالتعليم الأزهرى وزيادة دعمه وذلك لدوره الرائد فى صياغة الحضارة المصرية والعربية والاسلامية.

(٤) البحث العلمى :

يؤكد برنامج الحزب على دور البحث العلمى والتكنولوجيا فى وضع وتطوير خطة التنمية الشاملة، والتغلب على ما يواجهها من عقبات، ويقتضى ذلك العمل على ايجاد تكنولوجيا قومية تستوحى ظروف المجتمع وتخدم أهدافه. ويرتبط بذلك دعم مراكز البحث العلمى ومدينة مبارك للبحث العلمى، والتوسع فى نشر الثقافة العلمية.

ثانيا : حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى :

فىعام ١٩٧٦م أعلن تنظيم التجمع الوطنى التقدمىالوحدوىمشروع برنامج"التجمع الوطنى التقدمىالوحدوى"[٩٩]، وفى أبريل ١٩٨٠م عقد حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى المؤتمر العام الأول للحزب، وفى هذا المؤتمر تم اقرار البرنامج السياسى العام للحزب[١٠٠].

ويؤكد الحزب فى برنامجه على أنه يسعى الى تحقيق مجموعة من الأهداف المباشرة ومن أهم هذه الأهداف :

- المحافظة على منجزات ثورة يوليو الوطنية والتقدمية وتطويرها.
- تنفيذ برنامج عاجل للانقاذ الوطنى وتحقيق التحول الديمقراطى الشامل، واتمام عملية التحول الاجتماعى الحقيقى لمصلحة الشعب العامل على طريق الإختيار الاشتراكى.

ويسعى الحزب الى تحقيق هذه الأهداف معتمدا على مجموعة من الأسس أو المبادئ العامة التى تم عرضها بالتفصيل فى برنامجه.

مكانة التعليم فى برنامج الحزب :

يعرض برنامج الحزب فى الفصل الرابع الخاص بالقضية الاجتماعية رويته للتعليم فى مصر من خلال محورين أساسيين هما :

* محو الأمية مهمة سياسية وطنية.
* خدمات التعليم والبحث العلمى والتكنولوجى.

وفيما يختص بالمحور الأول والخاص بقضية الأمية يحدد الحزب رويته كما يلى :

١- يرى الحزب أن الأميةكمشكلةلاتعالج عملياعلاجاجزئيا بقرارات متسرعة وانما يجب ان تدخل فىاطار كل من مهام البناء والتجديدمثلما تسهل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بوصفها عملية تغيير ثورى للفرد والمجتمع على السواء.

٢- علاج المشكلات الاقتصادية الراهنة خاصة فى الريف يعتبر مقدمة ضرورية لعلاج كثير من المشكلات الاجتماعية بما فى ذلك مشكلة محو الأمية. ذلك لأن كثيرين يهربون من نظام الالزام تحت وطأة الظروف المعيشية القاسية.

٣- القضاء على التسرب وعدم الانقطاع وعدم التكافؤ فى فرص التمتع بالحق التعليمى وهذا يساعد فى علاج الأمية، ولابد أن تتضاعف مسئولية وسائل الاتصال الجماهيرى إذ يمكن لهذه الوسائل ان تلعب دورا بارزا فى التعليم غير الرسمى وتسهم فى محو الأمية.

وفيما يختص بالمحور الثانى والخاص بخدمات التعليم والبحث العلمى التكنولوجى، يؤكد الحزب على مايلى :

١- ربط خطة التعليم بخطة التنمية وهذا يعنى التركيز على أن تكون خطة التعليم جزءا لايتجزأ من خطة القوى البشرية وأن تكون خطة القوى البشرية جزءا لايتجزأ من الخطة القومية للتنمية الشاملة ويقتضى هذا الأمر :

أ- ربط التعليم الاساسى بالبيئة والجمع بين الثقافة الاساسية وتنمية المهارات اليدوية فى هذه المرحلة.

ب- ربط سياسة القبول فى المراحل المختلفة للتعليم بالحاجات الحقيقية للمجتمع والمواءمة بين التعليم الفنى والتعليم العام فى ضوء هذه الاحتياجات الفعلية وتصفية القيم التى تهون من شأن العمل الفنى وتوفير الحوافز للإقبال عليه.

جـ- التركيز فى المراحل الجامعية الأولى على التخصصات العامة وجعل التخصصات الدقيقة فى مرحلة الدراسات العليا.

د- إعادة نظرة شاملة فى مناهج التعليم ومقرراته ومحتوى مايقدم من معلومات وقيم على أساس المشاركة بين خبراء التربية وبين المختصين فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى والتنظيمات الشعبية ويتحقق ذلك من خلال المدرسة الشاملة.

٢- انصاف المعلم ماديا ومعنويا خاصة فى المرحلة الأولى للتعليم وتأمين مستقبله ورفع مستوى معيشته ووضع نظام عادل لمكافأة المعلمين خاصة من يعمل منهم بالقرية واحترام مكانته الخاصة باعتباره القطب الموجه للعملية التعليمية عن النحو الذى يكفل توطيد العلاقة بينه وبين تلاميذه خدمة للعملية التعليمية نفسها..

٣- تحقيق تكافؤ الفرص فى التعليم باعتباره حقا لكل مواطن وتمكين المواطنين من التمتع الفعلى بهذا الحق بما يحقق القضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية ورفض مبدأ التعليم بمقابل فى كل المراحل واستعادة فكرة الجامعة الأهلية. والغاء كافة الاستثناءات عند القبول بالمراحل التعليمية المختلفة وخاصة فى المراحل الجامعية ذلك لأن مبدأ الاستثناء يتناقض مع تكافؤ الفرص ويجعل للنسب والميلاد ميزة لا يقرها أى مجتمع حديث.

٤- رفع سن الإلزام حتى نهاية المرحلة الاعدادية بما يسهم فى القضاء على الأمية والتسرب من العملية التعليمية ويقضى على ظاهرة استغلال الأطفال فى العمل.

٥- ضرورة البحث عن حل لمشكلة الأبنية التعليمية بما يحقق الوفاء بأهداف العملية التعليمية والعودة إلى نظام اليوم الدراسى الكامل وأن تكون الجهود الذاتية عاملا مساعدا فى انشاء الأبنية التعليمية وليس عاملا اساسيا كما هو الحال الأن.

٦- تنويع المدارس التى تحقق احتياجات خطة التنمية وتستوعب اعداد المواطنين المؤهلين للتعليم طبقا للقدرات الحقيقية للدارسين وفتح الباب للمرحله الأعلى أمام أى مواطن يثبت تفوقه وقدرته على متابعة التحصيل.

٧- الاهتمام بالتدريب الفنى فى كل القطاعات وربط المدارس الفنية بالورش العامة والمزارع العامة والتعاونية.

٨- تحقيق ديمقراطية العملية التعليمية فى الجامعة والغاء كافة أنواع التعيين فى المناصب الجامعية المختلفة بما فى ذلك رؤساء الجامعات ورئيس المجلس الأعلى للجامعات.

٩- دعم الجامعات ومراكز البحث العلمى ماديا وفنيا ورعاية الباحثين والقائمين بالتعليم العالى بما يساعد على رفع كفاءتهم وعطائهم للطلاب والعلم وللمجتمع والغاء نظام الإحالة إلى المعاش بالنسبة لهم.

١٠- وضع خطة قومية للبحث العلمى تسهم فى ترشيد الامكانات الحالية والمتوقعة والمستقبلية.

١١- إعادة تنظيم مراكز البحث العلمى فى مصر سواء العلم الطبيعى أو الاجتماعى من مؤسسات بيروقراطية تحقق أغراضا خاصة بعيدة كل البعد عن المجتمع وأهدافه تحت غطاء البحث العلمى والتكنولوجى إلى مراكز للثورة العلمية والتكنولوجية فى خدمة المجتمع وتخليصها من البيروقراطية وسيطرة جيل من التكنولوجيين غير الملتزمين بقضايا المجتمع.

١٢- الربط بين مراكز البحث العلمى والجامعات وبين المؤسسات الصناعية والزام هذه المؤسسات بتوجيه مشكلاتها الفنية إلى مراكز البحث العلمى المحلى بعد تزويدها باحتياجاتها العلمية والفنية والمالية ومعاملها وأجهزتها المتطورة.

١٣- إنشاء أكاديمية للعلوم تنهض اساسا بدور المحرك والمنسق فى مجال البحث العلمى ولاسيما البحوث الأساسية.

١٤- إنشاء هيئة عامة للتكنولوجيا.

١٥- تدعيم سبل الاتصال بمصادر العلوم الخارجية المتقدمة (المهمات العلمية / المؤتمرات / توفير المراجع الأجنبية) للباحثين المصريين والوقوف بحزم أمام عمليات استنزاف العقول واستقطاب العلمية المصرية.

١٦- إتاحة فرصة التفرغ الكامل للباحثين الجادين ذوى الخبرة المتقدمة فى مواقعهم البحثية مع تعويضهم ماديا عن مثل هذا التفرغ الكامل.

١٧- الاعتماد على الخبرة المصرية قبل أى استعانة بخبرة أجنبية.

ثالثا: حزب الوفد الجديد

تم الاعلان عن تأسيس حزب الوفد الجديد فى نوفمبر ١٩٧٧م، وقد وافقت لجنة الأحزاب على تكوين حزب الوفد الجديد فى شهر فبراير ١٩٧٨م[١٠١].

وفى مقدمة برنامج الحزب تأكيد على أن حركة الحزب سواء فى علاقته مع الجماهير أو مع السلطة محكومة بمجموعة من المبادئ الأساسية، تتحدد هذه المبادئ كمايلى:

١- إن العمل السياسى بذل وعطاء، فمن يتقدم للعمل العام وجب عليه ان ينكر ذاته وأن يبذل العطاء دون انتظار الجزاء.

٢- ان نقطة البداية فى برنامج الحزب هى الإنسان المصرى من أجل ذلك يؤمن الحزب بأن الاصلاح الحقيقى ينبغى أن يبدأ بالانسان المصرى ليعيد اليه ثقته بنفسه وبحكامه.

٣- يؤمن الحزب بسيادة القانون وانزال احكامه وفرض احترامه على جميع المواطنين دون تمييز.

٤- الايمان بأهمية توفير الحد الادنى من الحياة الكريمة للفئات الكادحة ذات الدخل المحدود.

٥- يؤمن الحزب بأهميةالنظر إلى المستقبل تاركا الماضى بخيره وشره لحكم التاريخ.

٦- التمسك بالقيم والمبادئ والمفاهيم التى استقرت فى ضمير الشعب وتتمثل فى الديمقراطية الاشتراكية ومانتضمنه من مبادئ كلية هى سيادة القانون والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وكافة الحريات العامة وضمان حقوق الفئات الكادحة من عمال وفلاحين وما اليهم والعمل على دعمها والاستزادة منها"(١٠٢).

مكانة التعليم فى برنامج الحزب :

يؤكد برنامج حزب الوفد فى بداية حديثه عن التعليم على ان السياسة التعليمية تعانى من خلل جسيم لتجاهلها حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعنا.. وانتهى الأمر بالدولة إلى الاهتمام بالكم دون الكيف وبأبنائنا إلى التطلع منذ السنوات الدراسية الأولى إلى التعليم الجامعى دون نظر لقدراتهم واستعدادهم.

وكان من آثار ذلك تضخم فى عدد طلبة الجامعات وخريجيها الذين لايجدون مجالا للعمل فيظلون عاطلين سنة أو اثنتين أو اكثر يعانون منها قلقا نفسيا واضطرابا فى حياتهم قبل ان تتولى الدولة تعيينهم كيفما كان وبصرف النظر عن تخصصهم للعمل الذين يعينون له، متوخية بذلك سياسة التوظيف الشامل للخريجين بما فيه من بطالة مقنعة. بينما تعانى البلاد فى نفس الوقت نقصا شديدا فى الفنيين والحرفيين فى مختلف النشاطات والتخصصات.

وقد أصبح من الضرورى المبادرة إلى ترشيد السياسة التعليمية واصلاح نظم التعليم وتوجيهه إلى المجالات التى تخدم المجتمع وتوفر له احتياجاته من الفنيين الاخصائيين فى المجالات الزراعية والصناعية والتجارية إلى جانب الجامعيين المؤهلين لقيادة حركة التطور فى شتى المجالات.

ومن ثم يجب أن يشمل العلاج التعليم فى مختلف مراحله:

(١) مرحلة التعليم الابتدائى:

رغم ان التعليم الابتدائى مدته ست سنوات إلزاميا إلا ان الدولة لم توفر بعد الاماكن اللازمة لجميع من هم فى سن الإلزام. ولا اعداد المعلمين اللازمين لذلك وتحاول الدولة كعلاج سهل زيادة عد التلاميذ فى كل فصل وتقليل ساعات الدراسة وبحيث يستعمل المبنى على مرتين أو اكثر يوميا لكل مجموعة من التلاميذ وترتب على ذلك ان الذين لايجدون محلا فى المدارس الابتدائية ينضمون سنويا إلى صفوف الأميين بأعداد تزيد كثيرا على من تمحى أميتهم. وانخفضت درجة استيعاب تلاميذ المدارس الابتدائية لما يلقى عليهم على تلك الصورة حتى ان كثيرين ممن لا يواصلون الدراسة بعد اتمام المرحلة الابتدائية يعودون إلى الأمية التى ارتفعت نسبتها بدلا من ان تنخفض مما اصبح يستلزم رسم سياسة قومية تنفذ خلال خمس سنوات على الاكثر لمحو الأمية.

ويرى الحزب ضرورة المبادرة إلى توفير المدارس الابتدائية الملائمة لجميع من هم فى سن الالزام وإعداد المدرسين الصالحين اللازمين لها. مع وجوب توفير التغذية الكافية والرعاية الصحية الكاملة لتلاميذ هذه المرحلة، والعودة إلى مدرسة الفصل الواحد فى اقصر وقت ممكن.

(٢) مرحلة التعليم الإعدادى:

يجب ان يراعى فى هذه المرحلة ومدتها ثلاث سنوات تعد امتدادا طبيعيا للتعليم الابتدائى، الكشف عن مواهب التلاميذ وعن نوع الدراسة التى يصلحون لها ومدى قدراتهم لمتابعة التعليم إلى مراحله الجامعية كما يجب تضمين الدراسة الإعدادية انشطة مختلفة تكشف عن ميول التلاميذ وتمكن من لايواصل الدراسة منهم بعد هذه المرحلة من ان يشق طريقه فى الحياة. مع إعداد المدرسين لهذه المرحلة إعداد خاصا. وعندما يتم الوفاء باحتياجات المدارس الابتدائية لجميع من هم فى سن الالزام يجب ان يمتد هذا الالزام ليشمل المرحلتين الابتدائية والاعدادية كليهما.

(٣) مرحلة التعليم الثانوى:

ان التعليم الثانوى يحتاج إلى تطوير كامل يتمشى مع احتياجات البلاد المتطورة وبينما تعنى الدولة الأن عناية خاصة بالتعليم الثانوى العام باقسامه الثلاثه العلوم والرياضيات والآداب والتى تعد الطلاب للالتحاق بكليات الجامعات أو بكليات التربية ومعاهد إعداد المعلمين. فإن المطلوب الأن تعميمه والتوسع فيه اكثر من غيره هو التعليم الثانوى الفنى فى المدارس الثانوية الفنية وبمراكز التدريب لإعداد شبابنا للعمل فى مجال الصناعة والزراعة والتجارة عند اتمام الدراسة الثانوية الفنية،وفتح المجال للممتازين منهم للالتحاق بالمعاهد الصناعية والتجارية

العالية. وبذلك يخف الضغط على التعليم الثانوى العام وعلى جامعاتنا التى أصبحت للأسف الشديد مصانع لتخريج الموظفين الزائدين عن الحاجة، كما اصبح من الضرورى تمشيا مع روح العصر العودة إلى تدريب التلاميذ والطلبة فى مرحلتى التعليم الإعدادى والثانوى على بعض الحرف وامتحانهم فيها آخر العام.

ويجب ان تتضمن الدراسة فى جميع مراحل التعليم الابتدائى والاعدادى والثانوى قسطا وافيا من التعليم الدينى فضلا عن مواد التربية القومية والثقافية العامة.

(٤) مرحلة التعليم الجامعى والعالى:

لكى يؤدى التعليم الجامعى رسالته يجب ان تتوافر له كل مقوماته الضرورية ومما يدعو إلى الأسف الشديد أن جامعاتنا بعيدة كل البعد عن استيفاء هذه المقومات.

لذلك يرى الحزب وجوب وقف انشاء الجامعات الجديدة إلى ان تستكمل الجامعات الحالية مقوماتها بما فى ذلك هيئات التدريس، وألا يتخذ مما أنشئ منها وسيلة لزيادة أعداد الطلبة الجامعيين فى مجموعهم بل ينقل اليها طلبة الجامعات القديمة الذين يزيدون عن طاقتها، ولابد من إعادة النظر فى قواعد القبول فى جامعاتنا.

(٥) البحث العلمى والتقدم التكنولوجى:

لدينا اكاديمية للبحث العلمى ومركزا قوميا للبحوث ومراكز بحوث أخرى متعددة تتبع مختلف الهيئات والوزارت، ولكن ليست لدينا سياسة ثابتة بالنسبة إلى البحث العلمى ولاجهاز مستقر يجمع شتات هذه الجهات وينسق جهودها.

لقد كانت لدينا فى فترة ما أو فترات وزارة البحث العلمى ثم سرعان ما ألغيت. ولم يكن هناك ترابط كاف بين البحث العلمى الذى يقوم به علماؤنا وبين احتياجات التنمية فى مجتمعنا المتخلف. ويقتضى الأمر أن يستقر الحال بوزارة البحث العلمى لكى تنسق الجهود وتمنع الازدواج. وان يوفر الباحثين إلى جانب المعامل والمعدات والأجهزة العلمية الحديثة المناخ العلمى والنفسى الذى يشدهم إلى متابعة البحث والمضى قدما فيه. ونظرا لارتفاع تكلفة البحث العلمى وضخامة الأموال التى تنفق عليه على المستوى العالمى والتى تبلغ الأن مئات الملايين من الجنيهات سنويا فإن الأمر يستلزم منا على الأقل متابعة البحوث العلمية العالمية والتقدم التكنولوجى العالمى، والأخذ منها بكل ما نستطيع الافادة منه فى احتياجاتنا وأوضاعنا..

(٦) محو الأمية:

يرى الحزب ضرورة وضع خطة قومية شاملة لمحو الأمية خلال خمس سنوات على الاكثر ويمكن الاستعانه فى تنفيذ هذه الخطة بخريجى الجامعات الذين يكلفون بالخدمة العامة

عاما كاملا بعد التخرج يقضونه بغير عمل حقيقى جاد وتوجيه المكلفين إلى ميدان محو الأمية، مع إعداد كل مايلزم لجدية التنفيذ.

(٧) التربية الدينية:

فيما يختص بالتربية الدينية يؤكد الحزب على مايلى:

أ- الاهتمام بالتربية الدينية فى مختلف مراحل التعليم وجعلها مادة أساسية.

ب- دعم جهاز الوعظ والارشادبالأزهر حتى يستطيع أداء رسالته على الوجه الأكمل.

جـ- نشر التوعية الدينية بين المترددين على المساجد والكنائس. على ان يقوم بذلك اخصائيون مثقفون دينيا وتربويا يملكون القدرة على مخاطبة الشباب ومختلف طبقات الشعب والوصول إلى اقناعهم بالقيم الدينية والمثل الاخلاقية.

د- توجيه جهاز الاعلام من إذاعة وتليفزيون وصحافة وسينما إلى دوره الهام فى هذا المجال ومحاربة كل ما يتعارض مع آدابنا وتقاليدنا.

[٦]بيان نجاح أو فشل الأحزاب السياسية فى تحقيق ما نادت به فى برامجها فيما يختص بالتعليم وأسباب ذلك:

تشير مطالعة برامج الأحزاب السياسية المختارة فى هذه الفترة حول ما جاء عن التعليم إلىان هذه الأحزاب قد اتفقت علىبعض القضايا التعليمية الهامة منها على سبيل المثال:

١- الاهتمام بمشكلة الأمية والعمل على دراسة هذه المشكلة دراسة شاملة بهدف الوقوف على حجمها الحقيقى ووضع البدائل اللازمة للتغلب عليها.

٢- الاهتمام بتحقيق الاستيعاب الكامل لمن هم فى سن الإلزام وذلك بتوفير الامكانات اللازمة لتحقيق ذلك.

٣- الاهتمام بالتعليم الفنى والتدريب والعمل على ربطهما بمؤسسات الانتاج المختلفة.

٤- الاهتمام بالبحث العلمى والتكنولوجيا مع التأكيد على ضرورة وضع سياسة ثابتة للبحث العلمى والعمل على التنسيق بين أجهزته المختلفة.

وقد لوحظ أيضا من مطالعة برامج هذه الأحزاب أن هناك إتفاقا على بعض القضايا التعليمية بين حزبين، منها على سبيل المثال:

١- الاهتمام بضرورة ربط التعليم الابتدائى أو الأساسى بالبيئة (الوطنى، التجمع).

٢- العمل على مد سن الالزام حتى نهاية المرحلة الاعدادية (الوطنى، التجمع).

٣- الاهتمام بالتطوير الشامل لمناهج التعليم وذلك لمواكبة الاتجاهات العالمية المعاصرة (الوطنى، التجمع).

٤- ضرورة تدريس التربية الدينية والقومية فى كل مراحل التعليم واعتبارها مواد رسوب ونجاح (الوطنى، الوفد).

٥- التأكيد على مبدأ مجانية التعليم فى كل مراحله (الوطنى، التجمع).

٦- الاهتمام بدعم استقلال الجامعات وتحقيق ديمقراطية العملية التعليمية فى هذا النوع من التعليم (الوطنى، التجمع).

٧- رفع مستوى المعلم ماديا وأدبيا ومهنيا (الوطنى، التجمع).

٨- ضرورة حل مشكلة الأبنية التعليمية (الوطنى، التجمع).

٩- الاهتمام بتحقيق العدالة فى توزيع الخدمات التعليمية بين الحضر والريف (مثل التغذية-الرعاية الصحية-الأنشطة المدرسية).(الوطنى، الوفد).

١٠- تدعيم سبل الاتصال بمصادر المعرفة العالمية للباحثين المصريين (مثل المهمات العلمية-المؤتمرات-توفير المراجع الأجنبية) (التجمع، الوفد).

كما لوحظ أيضا أن هناك بعض القضايا التعليمية التى انفرد بها حزب دون آخر، منها على سبيل المثال:

١- إنفراد الحزب الوطنى فى برنامجه بالاهتمام بالقضايا التعليمية التالية:

أ-زيادة العناية بدور الحضانه ورياض الأطفال خاصة بعد زيادة نسبة التحاق المرأة بالعمل.

ب- تقييم تجربة المدرسة الموحدة، والمدرسة الشاملة.

جـ- الاهتمام بالتعليم الخاص.

د- ضرورة تطوير امتحان الثانوية العامة.

هـ- تحقيق المرونة والانسيابية بين كل انواع التعليم.

و- الاهتمام بالتعليم الأزهرى، سواء على مستوى المعاهد الأزهرية أو على مستوى الجامعة.

ز- ضرورة مراجعة نظام التعليم المفتوح.

٢- إنفرد حزب التجمع فى برنامجه بالاهتمام بالقضيا التعليمية :

أ- الأخذ بنظام التفرغ الكامل للباحثين مع تعويضهم ماديا.

ب- الاعتماد على الخبرة المصرية قبل التفكير فى الخبرة الأجنبية.

ج- التركيز فى المراحل الجامعية الأولى على التخصصات العامة وجعل التخصصات الدقيقة فى مرحلة الدراسات العليا فقط.

٣- أما عن برنامج حزب الوفد فيلاحظ أنه انفرد بالاهتمام بالقضايا التعليمية التالية :

أ- الدعوة إلى العودة إلى نظام مدرسة الفصل الواحد.

ب- الدعوة الى عدم مد سن الالزام إلى نهاية المرحلة الإعدادية الا بعد أن يتم الوفاء بكل مايتطلبه الالزام فى المرحلة الابتدائية.

ج- وقف انشاء جامعات جديدة الى ان تستكمل الجامعات القائمة متطلباتها مع اعادة النظر فى سياسة القبول بالتعليم الجامعى.

وحول بيان نجاح أو فشل الأحزاب السياسية فى تحقيق مانادت به فى برامجها حول التعليم فى هذه الفترة وأسباب ذلك، تجدر الاشارة الى أن نجاح هذه الأحزاب فى تحقيق ذلك مرهون بقدرتها على الوصول الى الحكم وذلك من خلال الفوز بالأغلبية فى الانتخابات النيابية، ولعل ذلك يتوقف بدرجة كبيرة على تأثير الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية التى تميزت بها هذه الفترة[١٠٣] والتى يمكن ايجازها فيما يلى :

ففيما يختص بالعامل السياسى : كان من نتيجة تحول النظام السياسى من الاعتماد على التنظيم السياسى الواحد (الاتحاد الاشتراكى) إلى نظام التعددية الحزبية ظهور مجموعة من الأحزاب السياسية وصلت الى ثلاثة عشرة حزبا.

وقد نتجت عن ظروف نشأة الحزب الوطنى فى كنف السلطة عام ١٩٧٨ م أن تلاشت الفروق بين الحزب والدولة، وكان محصلة ذلك أن حاز الحزب الوطنى على الأغلبية المطلقة فى كل الانتخابات التى تمت طوال الفترة (١٩٧٩-١٩٨٤-١٩٨٧-١٩٩٠). وقد مكنته هذه الاغلبية من تشكيل الحكومة بعد كل انتخاب وبالتالى أصبحت الفرصة أمامه مواتيه لتحقيق ماتادى به فى برنامجه (١٩٧٨،١٩٩٢)، واحتلت الأحزاب مقاعد المعارضة (الوفد١٩٨٤، والتجمع) وبالتالى أصبحت فرصتها فى تحقيق ما نادت به فى برامجها أمام أغلبية الحزب الوطنى ضعيفة.

أما فيما يختص بالعامل الاقتصادى : فقد اهتمت السلطة السياسية منذ عام ١٩٧٤ بفتح الباب واسعا امام الرأسمالية المحلية والعالمية فى المجال الاقتصادى فيما عرف بسياسة الانفتاح الاقتصادى وقد تم ذلك بصدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م وتعديلاته والذى فتح باب الاقتصاد المصرى لرأس المال العربى والأجنبى فى كل المجالات تقريبا، وصدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ والذى نص على فتح باب الاستيراد والتصدير للقطاع الخاص كما هو مفتوح للقطاع العام وقد أدى ذلك إلى ظهور مجموعة من الأنشطة الاقتصادية الجديدة والتى ارتبطت بظهور طبقات اجتماعية جديدة أثرت على اتجاهات السياسة التعليمية فى هذه الفترة، فظهرت آراء تنادى بضرورة الاهتمام بالتعليم الخاص وبتعليم اللغات الأجنبية، والتوسع فى التعليم الفنى والعمل على ربطه باحتياجات التنمية خاصة بعد الارتفاع الواضح فى منتصف

هذه الفترة فى اجور الحرفيين الذين لايملكون الحد الأدنى من التعليم، كما ظهرت مرة أخرى اصوات تنادى بضرورة مناقشة قضية الكم والكيف فى التعليم.

وفيما يتعلق بالعامل الاجتماعى: فإن محصلة الظروف السياسية والاقتصادية فى هذه الفترة كانت عودة الطبقية مرة أخرى ممثلة فى ظهور طبقات إجتماعية جديدة حاولت الارتباط بالنظام السياسى بصورة أو بأخرى مما ييسر لها تحقيق كل رغباتها وقد برز تأثير هذه الطبقات فى تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية، حيث ساعدت الأوضاع الاقتصادية لهذه الطبقات-الناتجة عن استغلالها السئ لسياسة الانفتاح الاقتصادى-على حصول ابنائهم على خدمات تعليمية مميزة تمثلت فى:

- الالتحاق بالمدارس الخاصة بل والمساهمة فى انتشار هذه المدارس.
- الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية.
- المناداة بعودة الجامعة الأهلية.
- ساعدت القدرة المالية لهذه الطبقات على إنتشار ظاهرة الدروس الخصوصية والكتب الخارجية.

ونتيجة لذلك كله زاد الطلب الاجتماعى على التعليم وتحملت الطبقات الكادحة والمتوسطة أعباء جديدة للحصول على فرصة تعليمية تسهل لأبنائها الحصول على عمل فى وقت إنتشرت فيه البطالة والمحسوبية.

وتشير متابعة حركة النظام السياسى فى هذه الفترة إلى ان الحزب الوطنى-أحد الأحزاب المختارة-استطاع ان يحصل على الأغلبية فى كل الانتخابات التى تمت وبالتالى استطاع ان يشكل الحكومة منفردا طوال هذه الفترة، مما سهل له مهمة تحقيق كثير مماتادى به فى برنامجه حول التعليم سواء فى القضايا التى اشترك فيها مع الحزبين الآخرين أو مع أحدهما، أو التى انفرد بها، وتمثل ذلك فى كثير من الانجازات التى منها :

(أ) فى القضايا التى اشترك فيها مع الحزبين الآخرين :

١- فيما يتعلق بقضية الأمية: اعلن السيد رئيس الجمهورية ورئيس الحزب أن السنوات العشر من (١٩٩٠- ١٩٩٩) تعتبر عقدا لمحو الأمية وتعليم الكبار، وفى ضوء هذا الاعلان تم وضع خطة لحملة قومية لمحو الأمية بدأ التنفيذ الفعلى لها منذ عام ١٩٩٠[١٠٤].

٢- وفيمايتعلق بقضيةالاستيعاب:عملت حكومةالحزب الوطنى على الارتفاع التدريجى بنسبةالاستيعاب للاطفال الملزمين الذين تقع اعمارهم بين السادسة والثامنة بغرض الوصول إلىالاستيعاب الكامل للملزمين تحقيقا لمبدأ ديمقراطية التعليم.

والجدول رقم(٢) يوضح تطور نسبة الاستيعاب من العام الدراسى ١٩٨٧-١٩٨٨ وحتى العام الدراسى ١٩٨٩ -١٩٩٠

جدول رقم(٢)

العام الدراسى	الملزمون	جملة المقبولين	النسبة المئوية
١٩٨٨/٨٧	١,٣٠٠,٠٠٠	١,٢٣٦,٦٢٧	٪٩٥,١
١٩٨٩/٨٨	١,٣٤١,٠٠٠	١,٢٩٤,٠٦٥	٪٩٦,٥
١٩٩٠/٨٩	١,٣٧٠,٠٠٠	١,٣٣٠,٩٣٣	٪٩٧,١

المصدر: ج.م.ع. وزارة التربية والتعليم، المكتب الفنى للوزير، منجزات مسيرة تطوير التعليم فى مصر (١٩٨٨/٨٧-١٩٩٠/٨٩) سلسلة كتب مسيرة تطوير التعليم، الكتاب الرابع، سبتمبر ١٩٩٠، ص ٢٦.

٣- وفيما يتعلق بقضية التعليم الفنى[١٠٥] فعل سبيل المثال تم تشكيل لجان متخصصة لتطوير المناهج الدراسية للتعليم الفنى، واسفر عمل هذه اللجان عن مجموعة من الخطط الدراسية المتطورة التى بدأ تنفيذها بالفعل اعتبارا من العام الدراسى ١٩٩١/٩٠، كما تم استصدار قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٢٧ لسنة ١٩٨٩) بإنشاء صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية بالتعليم الفنى.

٤- وفيما يتعلق بقضية الاهتمام بالبحث العلمى والتكنولوجيا: اصدر السيد وزير التعليم ورئيس المجلس الأعلى للجامعات القرار رقم (٧٨ لسنة ١٩٨٩)[١٠٦] بشأن تشكيل لجان قطاعات التعليم الجامعى وضمنها لجنة قطاع البحث العلمى بالجامعات بهدف التنسيق بين الجامعات وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا والمؤسسات البحثية الأخرى.

ب- فى القضايا التى اشترك فيها مع أحد الحزبين الآخرين

١- فيما يتعلق بقضية الاهتمام بربط التعليم الابتدائى أو الاساسى بالبيئة: فإن اللجان الدائمة لتطوير المناهج الدراسية حرصت على ربط التعليم بالبيئات المتنوعة فى انحاء الجمهورية، ويتضح ذلك فيما اتخذته اللجان فى شأن مناهج كل من الدراسات الاجتماعية والمعلومات العامة والأنشطة البيئية فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى(الوطنى والتجمع).

٢- وفيما يتعلق بقضية مد الالزام حتى نهاية المرحلة الاعدادية فقد تحقق ذلك بالفعل خلال هذه الفترة (الوطنى والتجمع)

٣- وفيما يتعلق بقضية التطوير الشامل لمناهج التعليم: فقد تم[١٠٧]

أ - فى ١٩٨٧/٢/١ صدر القرار الوزارى رقم (١٧) والخاص بتشكيل اللجنة الدائمة لسياسات تطوير المناهج.

ب- وفى ١٩٨٧/٢/١٨ صدر القرار الوزارى رقم (٣٥) والخاص بتشكيل اللجان الفرعية لتطوير المناهج الدراسية واختصاصتها.

جـ- ولقدتوج ذلك كله بصدورالقرارالوزاريرقم (٧٦) لسنة ١٩٩٠ والخاص بانشاء مركز تطوير المناهج الذى يخضع مباشرة لاشراف الوزير (الوطنى والتجمع).

٤- وفيما يتعلق بقضية التربية الدينية: قامت الوزارة بتطوير مقرراتها واعتبارها مادة نجاح ورسوب (الوطنى والوفد).

٥- وفيما يتعلق بقضية المجانية: فقد أصبحت المجانية مبدأ دستوريا (إعتنقه النظام السياسى، وقد رأت الوزارة أن ذلك لايحول دون تحصيل مقابل للكتب، ورفع قيمة رسوم اعادة القيد، ورفع قيمة رسوم الامتحانات للطلبة الراسبين.(الوطنى والتجمع).

٦- وفيما يتعلق بقضية المعلم فمن الأمور التى تم تنفيذها بالفعل على سبيل المثال:

(أ) فى مجال الاعداد: فقد تم تصفية الدراسة بدور المعلمين والمعلمات، واتجهت الوزارة إلى توحيد مصادر اعداد المعلم فى جميع مراحل التعليم، وقد استحدثت الوزارة مجموعة من المؤسسات التعليمية لاعداد معلم الحلقة الأولى من التعليم الأساسى ومن هذه المؤسسات: (كليات معلمات رياض الأطفال- كليات التربية النوعية-شعبة التعليم الأساسى أو الابتدائى بكليات التربية... الخ) وذلك بالاضافة إلى نظام تأهيل معلمى الحلقة الابتدائية من خريجى دور المعلمين والمعلمات إلى المستوى الجامعى التربوى. كما قامت الوزارة بإنشاء كلية التعليم الصناعى بالقبة فى العام الدراسى ١٩٨٩/٨٨ لتخرج معلمى المدارس الصناعية.

(ب) فى مجال التدريب: اتخذت الوزارة مجموعة من الاجراءات التنفيذية منها (تشكيل اللجنه العليا للتدريب-تشكيل لجنة تطوير التدريب-تجريب أسلوب التدريب عن بعد-تنفيذ برامج لاعداد مدربين لمدرسى اللغة الانجليزية بالتعليم الفنى..الخ) (الوطنى والتجمع)

٧- وفيما يتعلق بقضية الأبنية التعليمية: فقد تم انشاء الهيئة العامة للأبنية التعليمية طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم (٤٤٨ لسنة ١٩٨٨)[١٠٨] ومن مهامها انشاء المدارس واصلاح وصيانه مبانيها، وقد برز جهد هذه الهيئة بصورة واضحة عقب زلزال اكتوبر ١٩٩٢ (الوطنى والتجمع)

جـ- فى القضايا التى انفرد بها الحزب الوطنى: فعلى سبيل المثال لا الحصر:

١- فيما يتعلق بقضية مرحلة ماقبل التعليم الأساسى: فقد تم [١٠٩]:

أ - صدور القرار الوزارى رقم (١٥٤ لسنة ١٩٨٨) والخاص بتنظيم رياض الأطفال فى المدارس الرسمية، وفى عام ١٩٨٩ صدر القرار الوزارى رقم (١٥٠) بشأن تنظيم رياض الأطفال الملحقة بالمدارس الرسمية والخاصة.

ب- صدور القرار الوزارى رقم (٢٠٣ لسنة ١٩٨٩) بشأن تنظيم ديوان عام الوزارة وفى اطار هذا التنظيم تم انشاء ادارة عامة لرياض الأطفال.

جـ- صدور القرار الوزارى رقم (٨٥ لسنة ١٩٨٨) بشأن تشكيل اللجنة الاستشارية للطفولة.

د - وضع مناهج قومية لرياض الأطفال.

هـ- انشاء كليات معلمات رياض الأطفال.

٢- فيما يتعلق بقضية التعليم الخاص: فقد تم التوسع فى انشاء مدارس اللغات التجريبية لتشمل جميع مراحل التعليم الأساسى والثانوى العام، واصبحت الدولة تحكم اشرافها فنيا واداريا على جميع المدارس الخاصة.

٣- فيما يتعلق بقضية المرونة أو الانسيابية بين التعليم العام والفنى فقد تم:

أ - السماح لمن يرغب من الطلاب الناجحين من الصف الثانى إلى الصف الثالث بالتعليم الثانوى العام بالتحويل إلى الصف الثانى الثانوى الصناعى اعتبارا من العام الدراسى ٨٧/ ١٩٨٨.

ب- السماح لمن يرغب من الطلاب الذين استنفذوا عدد مرات الرسوب فى الثانوية العامة بالالتحاق بالدراسات التى تنظمها الوزارة لمدة (١٢ شهرا) للحصول على دبلوم المدارس الثانوية التجارية نظام السنوات الثلاث وذلك اعتبارا من العام الدراسى ١٩٨٩/٨٨.

جـ- السماح لمن يرغب من الطلاب الراسبين فى امتحان الثانوية العامة القسم العلمى بشعبيتيه عام ١٩٨٩ بأداء الامتحان فى القسم الادبى عام ١٩٩٠ وذلك بعد إجتياز امتحان مستوى فى مواد الصف الثانى الثانوى الأدبى

(الجغرافيا، التاريخ، الاجتماع، الاقتصاد) وذلك طبقا لمناهج العام الدراسى٨٨/١٩٨٩.

ورغم نجاح الحزب الوطنى فى تحقيق أغلب ما نادى به فى برنامجه حول التعليم- سواء ما إتفق فيه مع الحزبين الآخرين أو مع أحدهما أو ماانفرد به-الا أنه لوحظ ان هناك بعض القضايا التى لم ينجح الحزب الوطنى فى تحقيقها، ومن أشهر هذه القضايا قضية استقلال الجامعات وديمقراطية العملية التعليمية بها، فرغم ان الدستور قد نص على هذا الاستقلال الا ان الاتجاه الغالب على الحزب الوطنى هو تعيين القيادات الجامعية، وقد تعرض هذا الاتجاه للنقد خاصة من حزب التجمع.

أماعن مدى نجاح الحزبين الآخرين فى تحقيق ماجاء فى برنامجيهما حول التعليم، فقد سبق القول ان ذلك مرهون بوصولهما إلى الحكم وهومالم يتحقق خلال هذه الفترةورغم ذلك فهناك كثيرمن القضايا اتفقا فيها مع الحزب الوطنى، وقد نجح الحزب الوطنى فى تحقيق أغلبها خاصة كثير ممانادى به حزب التجمع. أما عن حزب الوفد فرغم أن الحزب الوطنى نجح فى تحقيق بعض القضايا التى اتفقا فيها، الا أن السياسة التعليمية للحزب الوطنى قد تعرضت للنقد من قبل حزب الوفد خاصة فى الاجراءات التى اتخذت لتحقيق بعض القضايا منها:

١- رغم ايمان حزب الوفد بمبدأ مد سن الالزام حتى نهاية المرحلة الاعدادية الا أنه رأى عدم تنفيذ ذلك الا بعد أن تستوفى المدارس الابتدائية جميع احتياجات من هم فى سن الالزام.

٢- رغم ايمان حزب الوفد بأهمية التعليم الجامعى والتوسع فيه الا انه رأى وجوب وقف انشاء جامعات جديدة الا بعد ان تستكمل الجامعات الحالية كل مقوماتها.

خلاصة القول أنه قد تأكد من الدراسة ان نجاح الحزب أى حزب فى تحقيق مانادى به فى برنامجه مرهون بمجموعة من العوامل من أهمها:

أ- طبيعة النظام السياسى وقدرته على السماح للأحزاب بالتنافس فى انتخابات نزيهه للوصول إلى الحكم.

ب- طبيعة النظام الاقتصادى والفلسفة الاقتصادية التى يتبناها المجتمع والى اى الطبقات تنحاز هذه الفلسفة.

ج- الظروف الاجتماعية السائدة فى المجتمع خاصة ما يتعلق بالتركيبة الطبقية لهذا المجتمع.

وفى ضوء ذلك يمكن تفسير مدى نجاح أو عجز الأحزاب المختارة فى فترتى الدراسة عن تحقيق مانادت به فى برامجها عن التعليم كما يلى:

١- ففى الفترة الأولى ساعدت هذه العوامل خاصة طبيعة النظام السياسى المصرى بعد صدور دستور ١٩٢٣ حزب الوفد الذى كان يعتبر الحزب الأول فى مصر على الوصول إلى الحكم وتحمله مسئوليات هذا الحكم لفترة وصلت إلى اكثر من ست سنوات خاصة فى حالة إجراء انتخابات نزيهه.

أما فى الفترة الثانية، فقد ساعدت هذه العوامل أيضا وخاصة طبيعة النظام السياسى المصرى بعد صدور دستور ١٩٧١ وتعديلاته عام ١٩٨٠ وصدور قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لعام ١٩٧٦ ساعدت الحزب الوطنى على الوصول إلى الحكم.

٢- ورغم التأكيد على أن نجاح الحزب أى حزب فى تحقيق ماتادى به فى برنامجه مرهون بوصوله إلى الحكم الا انه بمقارنة فترتى الدراسة نلاحظ مايلى:

أ- ان درجة نجاح حزب الوفد فى الفترة الأولى فى تحقيق ماتادى به فى برنامجه حول التعليم لم تكن بنفس الدرجة التى نجح بها الحزب الوطنى فى الفترة الثانية، فقد عجز حزب الوفد عن تحقيق غالبيةماجاء فى برنامجه حول التعليم وذلك راجع لأسباب خارجه عن ارادته تمثلت فىوجود الانجليز والقصر وتآمر أحزاب الأقلية الديكتاتورية التابعة لهما عليه، فى حين نجح الحزب الوطنى فى تحقيق غالبية ماجاءفى برنامجه حول التعليم وهذا راجع إلى اختلاف أوضاع المجتمع المصرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الفترة الثانية عنها فى الفترة الأولى.

ب- أما عن الحزبين الآخرين المختارين فى فترتى الدراسة فتظهر المقارنه بينهما ضعف دور الحزبين المختارين فى الفترة الأولى (الوطنى-مصر الفتاة) فى تغيير اتجاهات السياسة التعليمية بما يحقق ماتادى به كل منهما فى برنامجه حول التعليم لعجزهما عن الوصول إلى الحكم فى نفس الوقت الذى عجز فيه حزب الوفد عن تحقيق القضايا التعليمية التى اتفق فيها مع هذين الحزبين. أما فى الفترة الثانية فرغم عدم وصول الحزبين الآخرين المختارين (التجمع-الوفد) إلى الحكم واختلاف توجهاتهما السياسية عن الحزب الوطنى، الا أنه يلاحظ ان الحزب الوطنى قد نجح فى تحقيق كثير من القضايا التعليمية التى نادى بها كل من هذين الحزبين خاصة تلك التى اتفق فيها معهما.

الهوامش والمراجع

١- ابراهيم عامر، وآخرون (تحرير)، **موسوعة الهلال الاشتراكية**، ط١، دار الهلال، (القاهرة - يوليو ١٩٦٨) ص ١٩٥.

٢- **مصطلحات سياسية** : ترجمة سعد رحمى، دار الثقافة الجديدة، (القاهرة - ١٩٨٤) ص٥٦.

٣- طارق فتح الله خضر، **دور الأحزاب السياسية فى ظل النظام النيابى** (دراسة مقارنة)، دار نافع للطباعة والنشر، (القاهرة - ١٩٨٦)، ص٤١.

٤- اسامة الغزالى حرب، **الأحزاب السياسية فى العالم الثالث**، عالم المعرفة - (الكويت - العدد١١٧) سبتمبر ١٩٨٧م، ص١٥.

٥- المرجع السابق، ص١٥.

٦- محمد عاطف غيث (تحرير) : **قاموس علم الاجتماع**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة - ١٩٧٩)،ص٣١٧.

٧-احمد سويلم العمرى، **معجم العلوم السياسية الميسر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة - ١٩٨٥)، ص٨٩.

٨- سعاد الشرقاوى، الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، **سلسلة أقرأ**، العدد ٤٩١، دار المعارف (القاهرة - سبتمبر ١٩٨٣)ص١٨.

٩- السيد حنفى عوض، **علم الاجتماع السياسى، مدخل الى الاتجاهات والمجالات** -ط١، مكتبة وهبه، والقاهرة، ١٩٨٥، ص١٠١.

١٠- سعاد الشرقاوى، **النظم السياسية فى العالم المعاصر**، الجزء الأول، ط٢، دار النهضة العربية، (القاهرة -١٩٨٢)،ص ص ٢٠١-٢٠٢.

١١- ابراهيم درويش، **النظام السياسى**، دار النهضة العربية، ط٤، (القاهرة -١٩٧٨)، ص١٦٠.

١٢- السيد حنفى عوض، **علم الاجتماع السياسى**، مرجع سابق، ص ١٠٥.

١٣- سعاد الشرقاوى، **النظم السياسية**، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

١٤- سليمان محمد الطماوى، **نظم الحكم والادارة فى الاسلام** (دراسة مقارنة) ط٥، دار الفكر العربى، (القاهرة - ١٩٨٦)،ص ص ٦٣٢-٦٣٣.

١٥- ابراهيم درويش، **النظام السياسى**، مرجع سابق، ص ١٧٤.

١٦- لمزيد من التفاصيل حول نشأة وبرامج الأحزاب السياسية فى بريطانيا راجع على سبيل المثال :

أ- كلودغيو : **النظام السياسى والادارى فى بريطانيا**،ط١، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات بيروت - باريس، ١٩٨٣م.

ب- البيرمابيلو، مارسيل ميرل، **الأحزاب السياسية فى بريطانيا العظمى** ط١، ترجمة محمد برجاوى، مكتبة الفكر الجامعى، بيروت، لبنان، سبتمبر ١٩٧٠م.

١٧- لمزيد من التفاصيل راجع :

وهيب سمعان، **دراسات فى التربية المقارنة**، ط١، ١٩٥٨، الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٨، ص ٣٨٥.

١٨- محمد منير مرسى، **التعليم العام فى البلاد العربية** (دراسات مقارنة)، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٤٤

١٩- ــــــــــــ ، **المرجع فى التربية المقارنة**، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١، ص٢٢١.

20- Keith Evans, **The development and structure of English school system**, (London, 1985), p. 116.

21- Central statistical office : Key data, (London, H.M.S.O) , 1986, p., 48.

٢٢- لتفاصيل اكثر حول مكانة التعليم فى البرنامج الانتخابى للحزب الديمقراطى فى الولايات المتحدة الأمريكية راجع :

بيل كلينتون، آل جور، **رؤية لتغيير أمريكا**، الاهتمام بالناس أولا، ط١، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر ن القاهرة، ١٩٩٢م، ص ص ٩٥-٩٩.

٢٣- ظهرت أحزاب سياسية كثيرة فى كل من فترتى الدراسة فكان منها فى الفترة الأولى (الأحرار الدستوريين - الكتلة الوفدية - الاتحاد - الشعب - السعديون- الحزب الشيوعى المصرى). غير أن هذه الأحزاب رغم ارتباطها بالحركة الوطنية والحركة الدستورية لم تكن أحزابا بالمعنى الصحيح وانما كانت مجرد تكتلات تتمثل فيها طبيعة الحقبة التى تسبق ظهور الأحزاب البرلمانية فى تطور النظام النيابى. وأما فى الفترة الثانية فقد ظهرت أحزاب أخرى مثل (العمل-الأحرار-مصر الفتاة-الناصرى-الاتحاد الديمقراطى - الشعب الديمقراطى - العدالة الاجتماعية - مصر العربى الاشتراكى- الأمة).

٢٤- لتفاصيل اكثر حول مناهج البحث فى التربية المقارنة راجع على سبيل المثال :

- عبد الغنى عبود : **الايديولوجيا والتربية**، مدخل لدراسة التربية المقارنة.ط٣، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٨٠م،ص ص ٨١-٩٣.

- ـــــــــــ : **التربية المقارنة فى نهايات القرن، الايديولوجيا والتربية من النظام الى اللانظام**. ط١، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٩٣ م، ص ص ٥٤- ٦٢.

٢٥- حسان محمد حسان : **اتجاهات الفكر التربوى فى مصر** (٢٣-١٩٥٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة عين شمس، ١٩٧١م.

٢٦- لمزيد من التفاصيل راجع : المرجع السابق، ص ص ٣-١٠.

٢٧- راجع عبد الرحمن الرافعى، **فى أعقاب الثورة**، الجزء الأول، النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٩)،ص ص ٢٧٢-٢٧٦.

٢٨- راجع : شريف صبرى، **التعاون المصرى الانجليزى وفوائده**، الهلال، فبراير ١٩٤١م،ص ص ١٨٠-١٨١.

٢٩- راجع فى ذلك : **الوقائع المصرية**، العدد ٤٢، ١٩٢٣،ص ص ٤-٧.

٣٠- لمزيد من التفصيل راجع :

- طارق البشرى، **الحركة السياسية فى مصر، ١٩٤٥ -١٩٥٢ م**، ط٢، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٣م.

- محمد أنيس، السيد رجب حراز، **ثورة ٢٣ يوليو واصولها التاريخية**، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٩ م.

- محمد حسين هيكل، **مذكرات فى السياسة المصرية**، الجزء الأول، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧ م.

- سليمان نسيم، **صياغة التعليم المصرى الحديث، دور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية**، ١٩٢٣ - ١٩٥٢م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤م.

٣١- راجع فى ذلك :

- محمد أنيس، السيد رجب حراز، ثورة ٢٣ يوليو، مرجع سابق، ص ص ١١٦ - ١٢١.

- طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، مرجع سابق ن ص ص ٣٢-٤٢.

(٣٢) سيرانيان، **مصر ونضالها من أجل الاستقلال**(١٩٤٥-١٩٥٢). ترجمة: عاطف عبد الهادى علام، دار الثقافة الجديدة، (القاهرة-١٩٨٤) ص ١٧.

(٣٣) لمزيد من التفاصيل حول التغيرات الحادثة فى مجال الزراعة فى هذه الفترة راجع:

- حسين عبدالله،السكان وموارد الثروة فى مصر، النهضة المصرية، (القاهرة-١٩٥٣).

شهدى عطيه، تطور الحركة الوطنية ١٨٨٢-١٩٥٦ ط١ دار شهدى للطبع والنشر والتوزيع، (القاهرة-١٩٥٧).

- جاد لبيب، بناء الاقتصاد المصرى والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وانجلترا، الانجلو المصرية (القاهرة ب.ت).

- حسين خلاف، التجديد فى الاقتصاد المصرى، دار احياء الكتب العربية، (القاهرة-١٩٦٣).

(٣٤) لمزيد من التفاصيل حول التطورات الحادثة فى مجال الصناعة فى هذه الفترة، راجع:

- ج.م.ع، المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى، مطبعة مصر، ١٩٥٥، ص٩.

- محمد حلمى مراد، البنيان الاقتصادى، مطبعة نهضة مصر (القاهرة-١٩٥٢) ص ص ٢٢٦، ٢٢٧.

- محمد أنيس، السيد رجب حراز، ثورة ٢٣ يوليو، مرجع سابق، ص ١٦٢

(٣٥) لمزيد من التفاصيل عن أثر التطور الصناعى فى الأحزاب، راجع:

- لويس عوض، العنقاء أو تاريخ حسن مفتاح، دار الطليعة (بيروت-١٩٦٦)،ص٢٣

- راشد البراوى،الكتلة الاسلامية،النهضةالمصرية،(القاهرة-١٩٥٢)ص ص ١٧٠،١٧٢

- محمدحسين هيكل،مذكرات فى السياسة المصرية،جـ١،مرجع سابق ص ص١١١-١٥١

- طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، مرجع سابق ص ص ٣٢-٤٢.

(٣٦) شهدى عطيه، تطور الحركة الوطنية، مرجع سابق،ص ٨٩.

(٣٧) لمزيد من التفاصيل حول التطورات الحادثة فى الأوضاع الاجتماعية والتركيب الاجتماعى للمجتمع المصرى فى هذه الفترة، راجع:

- ابراهيم عامر، الأرض والفلاح-المسألة الزراعية فى مصر، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع،(القاهرة- ١٩٥٨) ص ١٩.

- الدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والتعمير، المشكلة السكانية فى مصر العدد ٢٨، السنة ٨، يوليو-سبتمبر ١٩٨٢،ص ١٧.

- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، **المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢-١٩٨٠** (الملخص) (القاهرة -١٩٨٥) ص٤٤.

- محمد صبحى عبدالحكيم، **دراسات فى جغرافية مصر، من مشروع الألف كتاب** (القاهرة - وزارة التربية والتعليم، ١٩٥٧) ص ٤٤٣.

- ابراهيم المصرى، **الطبقة العمالية فى مصر، وهل تؤدى واجبها نحو الشعب**، الهلال، مارس ١٩٣٩، ص ٥١٠.

- محمود الدرويش، **خواطر فى شئوننا الاجتماعية والاقتصادية**، مكتبة نهضة مصر (القاهرة - ١٩٤٧) ص ص ٤٨-٤٩.

- سليمان نسيم، **صياغة التعليم المصرى الحديث**، مرجع سابق، ص ص ١٢٩-١٥٧.

(٣٨) محمد السعيد ادريس، **حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية**، ط ١، دار الثقافة الجديدة (القاهرة - ١٩٨٩) ص ٢٥.

(٣٩) محمود متولى، **مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل ١٩٥٢، ودراسة تاريخية وثقافية**، دار الثقافة للطباعة والنشر (القاهرة - ١٩٨٠) ص ١٥٥.

(٤٠) يونان لبيب رزق، **الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام، العدد ١٢ مايو ١٩٧٧، ص ص ٤٤- ٤٥.

(٤١) طارق فتح الله خضر، **دور الأحزاب السياسية**، مرجع سابق ص ١٢٥.

(٤٢) محمد شوكت التونى، **أحزاب وزعماء (١٩١٩ - ١٩٥٢)**، جـ ١، الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ١٩٨٠، ص ص ٧٤ - ٧٥.

(٤٣) محمود متولى : **مصر والحياة الحزبية والنيابية**، مرجع سابق، ص ٣١٥.

(٤٤) سليمان نسيم، **صياغة التعليم المصرى الحديث**، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٤٥) عبدالعظيم رمضان، **تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨** (الناشر للوطن العربى - لبنان، بدون تاريخ) ص ١٨٣.

(٤٦) يونان لبيب رزق، **الأحزاب المصرية**، مرجع سابق، ص ص ١٠٨ - ١٠٩.

(٤٧) مجدى أحمد حسين، **مصر الفتاة كفاح متواصل من أجل العروبة والاسلام (١٩٣٣-١٩٣٨)** (القاهرة - ١٩٨٤) ص ١٩.

(٤٨) عبدالعزيز رفاعى، **الديمقراطية والأحزاب السياسية فى مصر الحديثة والمعاصرة (١٨٧٥-١٩٥٢) دراسة تاريخية سياسية تحليلية**، دار الشروق (القاهرة، ط١، ١٩٧٧، ص٢٠٩.

(٤٩) أمال السبكى، التيارات السياسية فى مصر (١٩١٩- ١٩٥٢) دار المعارف (القاهرة،ط١، ١٩٨٢) ص ص ١٠٨- ١١٠.

(٥٠) لمزيد من التفاصيل حول هذه المبادئ راجع:

- محمود متولى، مصر والحياة الحزبية والنيابية، مرجع سابق، ص ص ٤٥٠- ٤٥٥.

- يونان لبيب رزق، الأحزاب المصرية، مرجع سابق ص١٠٩.

(٥١) أمال السبكى، التيارات السياسية فى مصر، مرجع سابق ص ص ١١٣-١١٤.

(٥٢) محمود متولى، مصر والحياة الحزبية، مرجع سابق، ص ٤٥١.

(٥٣) المرجع السابق، ص ٢٥٢.

(٥٤) المرجع السابق، ص ٢٥٧.

(٥٥) يونان لبيب، الأحزاب المصرية، مرجع سابق ص ٩٥.

(٥٦) عبد العزيز رفاعى، الديمقراطية والأحزاب السياسية، مرجع سابق ص ٤٩.

(٥٧) محمود متولى، مصر والحياة الحزبية، مرجع سابق، ٢٦٢.

(٥٨) المرجع السابق، ص ٢٦٩.

(٥٩) راجع الصفحات من (٩) إلى (١٤).

(٦٠) راجع: أحمد زكريا الشلق: أسس النظام السياسى الجديد، الأيديولوجيا والتنظيمات السياسية، أربعون عاما على ثورة يوليو دراسة تاريخية، (**مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٢**) ص ٨٣.

(٦١) النص الكامل لدستور ١٩٥٦، **سلسلة إخترنا لك**، العدد (٢٥)، دار الجمهورية للطباعة والنشر، ١٩٥٦، م (١٩٢).

(٦٢) قانون الاتحاد الاشتراكى العربى، **سلسلة كتب قومية**،الدار القومية للطباعةوالنشر، د.ت.

(٦٣) جمال عبد الناصر: برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨، من **منشورات كتاب التعاون العدد** (٢٦٧)، ٣١ مارس ١٩٦٨.

(٦٤) على الدين هلال، وأخرون: تجربة الديمقراطية فى مصر ١٩٧٠- ١٩٨١، **سلسلة قضايا أساسية**(٢)ط٢٠،(المركز العربىللبحث والنشر،١٩٨٢) ص ص ٣٠-٣١.

(٦٥) جمال عبد الناصر، برنامج ٣٠ مارس، مرجع سابق

(٦٦) راجع: ج.م.ع، **دستور جمهورية مصر العربية الصادر فى ١٢ سبتمبر ١٩٧١**، (الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٧٢).

(٦٧) راجع: الرئيس محمد أنور السادات، **ورقة اكتوبر**، القاهرة (الاتحاد الاشتراكى العربى- اللجنة المركزية، ١٩٧٤).

(٦٨) على الدين هلال،و أخرون، **تجربة الديمقراطية فى مصر**، مرجع سابق ص ٤٢-٤٣.

(٦٩) سيد مرعى: التجربة السياسية فى مصر من التنظيم الواحد إلى تعدد الأحزاب، الديمقراطية فى مصر ربع قرن بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، (**مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام**، ٢٣ يوليو، ١٩٧٧)ص ٣٢.

(٧٠) المرجع السابق،ص ٣٢.

(٧١) الهيئة العامة للاستعلامات، حول التعديلات الدستورية، أبريل ١٩٨٠، ص ١٩.

(٧٢) لتفاصيل اكثر راجع:

- الجريدة الرسمية، العدد (٢٧) بتاريخ ١٩٧٧/٧/٧، القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية، م (٤).

(٧٣) وحيد عبد المجيد، **الأحزاب المصرية من الداخل** (مركز المحروسة للنشر، القاهرة،١٩٩٢) ص ١٢٩.

(٧٤) وحيد عبد المجيد، **الأزمة المصرية، مخاطر الاستقطاب الاسلامى العلمانى** (دار القارئ العربى، القاهرة، ١٩٩٣) ص ٨٤.

(٧٥) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، **المسح الشامل**، مرجع سابق ص ص ١٧٨-٢٧٧.

(٧٦) محمود متولى، الأصول التاريخية للرأسمالية وتطورها، (القاهرة الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٤) ص ٢٥٧.

(٧٧) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٢-١٩٦٤) ص ٣٣.

(٧٨) لمزيد من التفاصيل راجع :

- عبد الرحمن الرافعى، **ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، تاريخنا القومى فى سبع سنوات** (١٩٥٢-١٩٥٩) ط١، النهضة المصرية (القاهرة - ١٩٥٩) ص ص ٣٩١- ٣٩٩.

(٧٩) روبرت مابرو، الاقتصاد المصرى ١٩٥٢-١٩٧٢، ترجمة: صليب بطرس، الهيئة العامة للكتاب (القاهرة-١٩٧٦) ص ص ١٩٤-١٩٥.

(٨٠) ابراهيم مصطفى كامل، **من أجل مصر**، بدون ناشر-١٩٨٧ ص ٥٢

(٨١) سعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعى العربى الجديد، ودراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، ط١ مركز دراسات الوحدة العربية ودار المستقبل العربى(بيروت-١٩٨١) ص ص ١١٠-١١١.

(٨٢) جوده عبد الخالق، الانفتاح الاقتصادى والنمو الاقتصادى فى مصر، التاريخ الاجتماعى للوطن العربى، **مصر فى ربع قرن (١٩٥٢-١٩٧٧)** دراسات فى التنمية والتغير الاجتماعى تحرير، سعد الدين ابراهيم،ط١، معهد الانماء العربى (بيروت-١٩٨١) ص ٣٨٣.

(٨٣) الرئيس محمد انور السادات،**ورقة أكتوبر**، مرجع سابق ص ٤٠.

(٨٤) لمزيد من التفاصيل راجع:

- جوده عبد الخالق، الانفتاح الاقتصادى والنمو الاقتصادى فى مصر، **مصر فى ربع قرن**، مرجع سابق ص ص ٣٨٣ -٤٠٥.
- جوده عبد الخالق، أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحولات الهيكلية فىالاقتصادالمصرى١٩٧١-١٩٧٧، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، **الاقتصاد المصرى فى ربع قرن (١٩٥٢-١٩٧٧)، دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين**، القاهرة،٢٣،٢٥ مارس ١٩٧٨(الهيئةالمصريةالعامة للكتاب (القاهرة-١٩٧٨) ص ص ٣٦٣-٣٧٤.

(٨٥) على الجريتلى، **خمسة وعشرون عاما، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢-١٩٧٧**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة-١٩٧٧) ص ٤٥، ص ص ٣٣-٣٤.

(٨٦) لمزيد من التفاصيل راجع:

- ابراهيم مصطفى كامل، **من أجل مصر**، مرجع سابق، ص ص ٦٣-٧٤.
- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، **المسح الشامل**، مرجع سابق ص ص ٣٩٢-٣٩٤.
- جوده عبد الخالق، الانفتاح الاقتصادى والنمو الاقتصادى، **مصر فى ربع قرن**، مرجع سابق ص ص ٣٨١- ٤١٥.

(٨٧) راجع:

- ابراهيم العيسوى، **المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الاصلاح ودراسات نقدية فى الأزمة الاقتصادية**، مركز البحوث العربية (القاهرة-١٩٨٩).

(٨٨) المرجع السابق، ص ص ٩-٢٨.

(٨٩) المرجع السابق، ص ص ٢٩-٣١

(٩٠) عمرو محى الدين، سعد الدين ابراهيم، اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادى، معهد الانماء العربى، **مصر فى ربع قرن**، مرجع سابق، ص ٣٣٣.

(٩١) محمود عبد الفضيل، **الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى**، ط١، معهد الانماء العربى (بيروت-١٩٨٠) ص ص ٢٠٦،٢٠٩، ٢١١.

(٩٢) ابراهيم العيسوى، **المسار الاقتصادى فى مصر**، مرجع سابق ص ٢٩.

(٩٣) سعد الدين ابراهيم،النظام الاجتماعى العربى الجديد، مرجع سابق، ص ص ١١١-١١٢.

(٩٤) لمزيد من التفاصيل راجع :

- الظروف الاقتصادية والاجتماعية لحدث ٨٤ المصرى.

(أ) الانفتاح الاقتصادىوآثاره الاجتماعية،**الطليعة** عددمايو١٩٨٤ ص ص٢٣- ٢٦.

- فؤادمرسى،**هذا هو الانفتاح الاقتصادى**، ط٢، دارالوحدة لطباعة والنشر، (بيروت-١٩٨٠).

(٩٥) الحزب الوطنى الديمقراطى، المبادئ والأسس العامة لبرنامج الحزب الوطنى الديمقراطى، بدون تاريخ.

(٩٦) المرجع السابق، ص ص ٣٦- ٤٠.

(٩٧) الحزب الوطنى الديمقراطى، برنامج الحزب الوطنى الديمقراطى، يوليو ١٩٩٢.

(٩٨) المرجع السابق،ص ص ٧٨- ٨١.

(٩٩) الاتحاد الاشتراكى العربى، تنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، مشروع برنامج التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، مؤسسة دار الشعب للنشر (القاهرة - ١٩٧٦).

(١٠٠) حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، البرنامج السياسى العام المؤتمر العام الأول للحزب (١٠-١١ ابريا ١٩٨٠).

(١٠١) وحيد عبد المجيد، الأزمة المصرية، مرجع سابق ص ٨٤

(١٠٢) الوفدالجديد،البرنامج الصادر فى نوفمبر ١٩٧٧، ط٢ يناير ١٩٨٤، ص ص٥-٧.

(١٠٣) راجع الصفحات من (٢١)-(٣١).

(١٠٤) ج.م.ع، وزارة التربية والتعليم، المكتب الفنى للوزير، منجزات مسيرة تطوير التعليم فى مصر ١٩٨٧-١٩٩٠، **سلسلة كتب مسيرة تطوير التعليم، الكتاب الرابع**، سبتمبر ١٩٩٠ ص ص ٣٦-٣٨.

(١٠٥) لمزيد من التفاصيل راجع: المرجع السابق ص ص ٩١- ٩٩.

(١٠٦) المرجع السابق، ص ١٥١، ص ١٥٢.

(١٠٧) المرجع السابق، ص ص ٥٨-٥٩.

(١٠٨) راجع:احمد فتحى سرور (وزير التعليم)، تطوير التعليم فى مصر، سياسته واستراتيجيته وخطةتنفيذه، ج.م.ع، وزارة التربيةوالتعليم، ١٩٨٩، ص ص ١٤٢- ١٤٣.

(١٠٩) راجع: ج.م.ع،وزارة التربية والتعليم، المكتب الفنى للوزير، منجزات مسيرة تطوير التعليم، مرجع سابق ص ص ٥٥- ٥٨.